الباب الرابع

خطايا الخصخصة
وسرقة مقدرات الدولة

obeikan.com

obeikan.com

قالوا : إن الاقتصاد المصري يحتاج للإنطلاق خارج سرب القطاع العام ، وبالتالي يجب بيعه والسير في طريق اقتصاد السوق عن طريق الخصخصة ، وفي هذا يقول الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية :« الدول التي انتقلت حديثا من منهج الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق يذهب ما يعادل ٢٠٪ من قيمة الشركات التي تتم خصخصتها كرشاوي ومجاملات لأصحاب مراكز الإشراف الحكومي» ، فإذا كانت الحكومة قد أعلنت عن أن حصيلة الخصخصة في عام ٢٠٠٧ بلغ نحو ١٦ مليون جنيها ، فإن الفاقد لصالح الفاسدين يُبلغ ٤ ملايين ، هذا بناء عن التقرير سالف الذكر أما الباحث الاقتصادي أحمد السيد النجار فله دراسة بعنوان : « الخصخصة قراءة نقدية للسياسات والآليات والصفقات أثارت الجدل» ، كشف فيها عن نوع آخر من الفساد بعيدا عن الدوائر الحكومية تارة، وفي قلبها تارة أخري! النجار كشف عن عصابات دولية ومحلية تجيد اللعب في أوراق الحكومة وتحصل علي شركاتها بأقل من نصف قيمتها.. لتقوم بعد ذلك بتقسيم الغنائم .

اللعبة بدأت بإشارة دولية وصفها أحمد النجار بابتزاز مصر من أجل تطبيق برنامج الخصخصة من الدول الدائنة وكانت أداة الابتزاز « صندوق النقد الدولي » الذي أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل كوكيل للدول الدائنة في مواجهة الدول المدينة وكانت الخصخصة شرطا لإعادة جدولة وإسقاط جانب كبير من هذه الديون ، حتي يكون هذا السيناريو منطقيا لابد أن تكون هناك مصلحة مباشرة للطرف المبتز (القوي).. فقد بدأت الدول الغربية التحول إلي سياسة الخصخصة، كان هذا بعد تضخم فوائض رؤوس الأموال لدي الطبقة الرأسمالية في تلك البلدان نتيجة لسوء توزيع الدخل فيها وارتفاع الدخل بصفة عامة ، هذا الفائض من رءوس الأموال تحول إلي « أموال ساخنة » تثير الاضطراب في البورصات وأسواق العملات، وهذا ما خلق حاجة ماسة لفتح أسواق العالم أمام رأس المال الأمريكي.

عموماً فإن اعتماد سياسة الخصخصة في الدول الصناعية لم يكن تحولا نحو تحرير تلك الاقتصاديات لأنها كانت حرة منذ البداية وزاد دورها غير المباشر في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام علي الصحة والتعليم وإعانة البطالة ، أما في مصر فكان أحد مبررات الخصخصة أن القطاع العام يعتبر مركزا للفساد الحكومي، إلا أن الخصخصة نفسها قد تكون مناسبة لعمليات فساد تفوق كل ما عداها من فساد في عمليات تقييم

الأصول العامة وبيعها، وبالتالي قد تؤدي لحدوث نقلة في الفساد من مجرد عمليات فساد إلي طابع للاقتصاد، وإذا تمت في غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية في الدولة، إذا تمت في غياب الرقابة الشعبية عليها من ممثلي الشعب، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا في نظام ديمقراطي حقيقي يتم فيه تداول السلطة.

السؤال الآن كيف تلعب عصابات الخصخصة؟ الإجابة حملتها نفس الدراسة وبدأت بعمليات تقييم الشركات، وأول طريقة وهي طريقة تحكمية تتلخص في قيام جهة حكومية أو محلية أو أجنبية مخولة من قبل الحكومة بعملية التقييم.. هذه اللجان تصبح لديها احتمالات لأن يقوم أعضاؤها بتخفيض أسعار هذه الأصول عن قيمتها السوقية الحقيقية عند طرحها للبيع لصالح مستثمر استراتيجي أو مجموعة من المستثمرين وذلك مقابل رشاوي وعمولات. كما أن الوزارة المشرفة علي البيع قد تكون معنية ببيع أكبر كم من الأصول للتأكيد للجهات الدائنة وصندوق النقد الدولي أنها تحقق مطلب الخصخصة إلي أقصي حد. كما أن ضم قطاع الأعمال العام لوزارة الاستثمار ، جعل الوزارة معنية ببيع الأصول العامة للأجانب ، حتي يتم حساب إيرادات البيع لهم كاستثمارات أجنبية مباشرة كما حدث في مصر و ذكرنا أمثلة له فيما سبق من فصول .

الطريقة الثانية في البيع تكون من خلال البيع بالمزادات أو العطاءات التي لا تشكل بالضرورة أعمالا لآليات السوق بصورة حقيقية نأتي للجزء الأكثر إثارة وتشويقا في دراسة أحمد النجار ويكشف فيها آلاعيب عصابات الخصخصة من خلال عمليات فساد شابت ٣٠٠ من الشركات ذكر منها صفقة «عمر أفندي» الأخيرة، وبيع البنك المصري الأمريكي وخصخصة بنك الإسكندرية واستكمال خصخصة شركة الإسكندرية للأسمنت .

نبدأ بقصة البنك المصري الأمريكي الذي كان يعد أحد أفضل البنوك المصرية من حيث الأداء، حيث بلغت أرباحه نحو ٣٣٧ مليون جنيه بواقع ٥ جنيهات للسهم في عام ٢٠٠٥، وتبلغ مخصصات القروض فيه قيمة رمزية هي جنيه واحد نظرا لأن قروض البنك سليمة وعملاؤه ملتزمون بالسداد، وهو وضع لا يتوفر لأي بنك آخر ، ويملك بنك الإسكندرية ٣٠,٨٪ من أسهم البنك المصري الأمريكي، بينما يملك بنك أمريكان اكسبريس ٤١٪ ويملك صغار ومتوسطو المستثمرين باقي الأسهم، ويوجد

عجز في صندوق العاملين بالبنك يبلغ نحو ٣٢٤ مليون جنيه. وعند عرض حصة المال العام في هذا البنك للبيع صدرت عن محافظ البنك المركزي ورئيس بنك الإسكندرية تصريحات وصفتها الدراسة بأنها تقلل من شأن البنك المعروض للبيع، كما سافر رئيس بنك الإسكندرية إلي باريس عدة مرات لإنهاء صفقة البيع بدلا من التفاوض مع مندوب بنك «كاليون» وبرر هذا الأمر بان التفاوض مع كل مجلس إدارة البنك الفرنسي أفضل من التفاوض مع المندوب، وهذا الأمر يضفي بعض الشبهات التي لم تكن لها أي ضرورة.

كان سعر سهم البنك في البورصة عند مستوي ٦٥ جنيهاً في الأسبوع الأخير قبل الإعلان عن صفقة بيع البنك، بينما تم الإعلان عن بيع البنك المصري الأمريكي إلي بنك كاليون بسعر ٤٥ جنيهاً للسهم، مع استحواذ المشتري علي أرباح العام الأخير وهي ٥ جنيهات للسهم، مما يعني أن السعر الحقيقي لبيع البنك هو ٤٠ جنيها فقط للسهم، وهذا الفارق بين سعر سهم البنك في صفقة «كاليون» وبين سعره في البورصة وقت البيع، يعني أن صغار المستثمرين الحائزين لنحو ٢٨,٢٪ من أسهم البنك خسروا الفارق بين سعر سهم البنك في البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع ٥٦ جنيها ، وبين السعر المعروض لبيع البنك في صفقة «كاليون» ٤٥ جنيها، كما يعني أيضا أن حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي قد خسرت نحو ٣٢٠ مليون جنيهًا بسبب هذا الفارق طبقا لهذه الصفقة، وللعلم فإن القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال نص علي وجوب إتمام عملية البيع بمتوسط أسعار الأقفال خلال الأسبوع السابق علي الإخطار أو السعر الوارد في العرض أيهما أعلي!! ورغم أن التوافق مع هذا النص أصبح أمرا سهلا ومعتادا في البورصة المصرية حيث يجري بمختلف الآليات تخفيض سعر سهم الشركة المطلوب بيعها حتي يبدو سعر البيع إنجازا للقائمين علي البيع !.

النموذج الآخر في قائمة عمليات الخصخصة المثيرة للشبهات ، وهي نموذج البيع لمستثمر «استراتيجي» في عملية بيع « شركة الإسكندرية للأسمنت» التي بيعت عام ٩٩ وتعمدت الشركة الأجنبية ، التي اشترتها إظهار الشركة دفتريا علي إنها خاسرة ، بالإضافة لتحويل أصول الإسكندرية للأسمنت ، إلي الشركة الأجنبية الأم للإضرار العمدي بصغار المستثمرين وبحصة المال العام ، لإجبارهم علي بيع حصتهم.. وهو ما

حدث بدون أن تحرك وزارة الاستثمار ساكنا.. فقد تم بيع ٧٣٪ من الإسكندرية للأسمنت إلي شركة « بلوسير» كل بسعر ٨٠ جنيهاً للسهم ولم يقبل صغار المساهمين بهذا السعر ، ورفضوا البيع واحتفظت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بنحو ١,٥٪ من أسهم الشركة، ارتفعت إلي ٦,٩٧٪ بعد أن استردت الأسهم المباعة لأنحاء العاملين لعدم سدادهم للثمن .

وهذه الحصة تتيح للشركة القابضة الاعتراض علي أي قرار يضر صغار المساهمين، وقامت «بلوسيركل» ببيع الفرن الخامس الجديد تماما ، إلي شركة أنشأتها تحت اسم «بلوسيركل مصر» بمبلغ ٦٩ مليون جنيه أي أقل كثيرا من سعر التكلفة ، وهو نهب صريح لحقوق صغار المستثمرين ، والشركة القابضة وتحويل للأصول من الشركة التي يملكون حصة فيها إلي شركة تملكها «بلوسيركل »، ولم تعترض الشركة القابضة !، ولم تتوقف الشركة الأجنبية عن ذلك بل امتنعت عن توزيع أي أرباح ثم باعت الشركة القابضة حصتها للشركة الأجنبية في ٢٠٠٥ بسعر ٣٠ جنيها للسهم ، علما بأن آخر سعر لتداول هذا السهم قبل بيعه كان ٤٨ جنيها، وهذا يعني أن الشركة القابضة احتفظت بـ ٨٣٦ ألف سهم سعر الواحد منها ٨٠ جنيها عام ٩٠، ولم تحصل علي مليم واحد من أرباحها منذ عام ٢٠٠٠ ، بسبب رفض الشركة مالكة الأغلبية، ثم قبلت في النهاية أن تبيع السهم بسعر ٣٠ جنيها ، بحصيلة ٢٥ مليون جنيه فقط بدلا من ٦٦,٩ مليون جنيه كان من الممكن أن تحصل عليها ثمنا لهذه الأسهم لو باعتها عند البيع الأول!!

بعد ذلك تأتي صفقة بيع بنك الإسكندرية، والذي باعت فيه الحكومة ٨٠٪ من البنك إلي بنك إيطالي ، وهو ما يؤكد أن المجموعة الاقتصادية في حكومة الفساد ، لم يكن لديها أي اعتبارات مانعة تعوقها عن بيع ما بنته الأجيال والحكومات السابقة حتي في قطاع استراتيجي مثل قطاع البنوك ، فقد تم بيع حصة الأغلبية في البنك بقيمة ١,٦٪ مليار دولار أي نحو ٩,١ مليارات جنيه رغم البنك قد أنفق عليه في عملية إعادة الهيكلة ٧ مليارت جنيه أي أن صافي ما حصلت الحكومة ٢,١ مليار جنيه فقط! ، الكارثة أن البنك المشتري باعه إلي بنك آخر يشتبه أن أغلبية ملاكه من «الإسرائيليين» ، .. العملية تعتبر شاهد ملك على أن توجه سياسة الخصخصة في القطاع المصرفي ، متحيز لجذب استثمار أجنبي قيل أنه يمتلك المعرفة والتقدم التكنولوجي ، وهو ما

يفتح المجال للتوسع والسيطرة الأجنبية علي السوق المصرفية المصرية ، حيث كانت حصة الأجانب في السوق المصرية لا تتجاوز ٢٢٪ عام ٢٠٠٤ منها ١٢٪ بنوكاً أجنبية و٨٪ بنوكاً عربية وأصبحت حالياً نحو ٣٠٪ .. منها نحو ٢٠٪ لبنوك أجنبية و١٠٪لبنوك عربية ،من بين ٣٧ بنكا تعمل فى مصر ،وهو مايشير إلي توسع ملكية البنوك الأجنبية حتي علي حساب البنوك المحلية والعربية ، وهو مالم تفعله أمريكا ، ولم تفعله اليابان ولا الصين ولا فرنسا ولا أي دولة شرقاً وغرباً مهما كانت غنية ومستغنية ، لكن هذا ما جرى في مصر برغبة قادة جمهورية الفساد !، الذين باعوا أكثر من ٧٠ ٪ من ممتلكات الشعب بأقل من أسعار بنائها فى الستينات ، البيع اكتنفة الكثير من الفضائح أبرزها مثالا فقط وليس حصرا ، شركة واحدة اسمها «المراجل» البخارية ، كانت تنتج في الستينات دروع الدبابات وفي مرحلة تالية تنتج معدات محطات الكهرباء ، الشركة بمصانعها وأراضيها بيعت إلى مشتر أجنبي بسعر بخس تماما هو ١٦ مليون دولار، وبمجرد بيعها تعاقدت معها الحكومة على صناعة غلايات ومعدات محطات كهرباء قيمتها ٦٥٠ مليون دولار.

أخطر ما فى قرار خصخصة البنوك المصرية القادم من «البيت الأبيض» عبر «البنك الدولى» هو زيادة نسبة الأجانب في السوق المصرفية حيث لا توجد قيود علي تحويل الأموال والأرباح للخارج ، وهو ما سيطير بمدخرات المصريين إلى التحويل والاستثمار في الخارج باسم اقتصاديات السوق الحر والرأسماليين الجدد، في الوقت الذي لا يجرؤ مواطن أمريكي مثلاً علي تحويل أموال للخارج ، تتعدي الضوابط التي وضعها النظام الرأسمالي الأمريكي ، ولا يستطيع شخص أن يربط ودائعه بما يزيد علي ٣ آلاف دولار ، في بنك خارج أمريكا بينما لاتوجد ضوابط في السوق المصرية تسيطر علي هذا ، كما أن هناك مخاوف قادمة من بسط سيطرة الأجانب ليس فقط علي المدخرات وإنما علي العمالة القادمة وسياسات التوظيف في البنوك التي يستحوذون عليها ، بالإضافة إلى حقيقة أنه من الآن فصاعداً لن تحصل الحكومة المصرية على أرباح بنك الإسكندرية سنويا كما اعتادت في السابق ، وإنما أصبحت ملتزمة بتحويل تلك الأرباح إلى الخارج أولا بأول وبالعملة الصعبة !!.

وهنا كتبنا وكشفنا تأثير ذلك علي المصريين بعد عملية بيع بنك الإسكندرية في عام ٢٠٠٥ .

الفصل الأول

٣٠٪ من السوق المصرفية تحت سيطرة الأجانب

برغم ما كشفته تجربة خصخصة بنك الإسكندرية ، وما أثارته من جدل حول شخصية وجنسية المشترى ، فلم ينظر الكثيرون إلي امتداد نفوذ مجموعات أخري لبنوك أجنبية التمست طريقها وازداد نفوذها في السوق المصري ومنها« مجموعة بنك » بيريوس« اليونانية، و« بلوم وعودة» اللبنانيين والتوسعات الأخرى لبنوك «سوستيه جنرال» ومجموعة «كريدي أجريكول» وبنك «باركليز» إضافة إلي البنوك الأجنبية العديدة الموجودة، وهو ما يثير الكثير من المخاوف التي تراود المصريين حول أسباب تحويل وحدات القطاع المصرفي من ملكية وطنية إلي ملكية أجنبية ، خاصة أن هناك آثاراً سلبية لتوسع الأجانب في البنوك يتعدي جانب المنافسة ، وتحسين الخدمة التي ينظر إليها منفذو الخصخصة وأهمها ودائع المصريين ومخاوف تحويل مدخراتهم وأرباحهم للخارج ، أو خدمة الاستثمار في البلدان الأجنبية التابعة لها هذه البنوك وهناك الكثير من السلبيات التي رصدها المحللون الاقتصاديون ويشعر بها المدخر المصري.

الحكومة يبدو أنها لا تقرأ التاريخ لذا يبدو أنها لم تستفد من تجاربه ، الذي لن يتكرر بالطبع بنفس الطريقة وإنما بأساليب مختلفة ، فلا أحد ينسي أزمة الاقتصاد العالمي خلال الثلاثينات من القرن الماضي واضطراب الظروف الدولية منذ منتصف عام ١٩٣٩ وتوقع نشوب الحرب العالمية الثانية ، في أي وقت حيث زادت مخاوف بريطانيا ، والقوي المتحالفة معها من بنك مصر ومجموعة شركاته ، حيث إنه كان من المتوقع أن تنقطع الواردات الأجنبية ، من الحاصلات الزراعية وهو ما سيؤدي إلي زيادة المحاصيل الزراعية في مصر ، وانتعاش البنوك الممولة لها كما أن انقطاع الاستيراد ، سوف يعطي دفعة للصناعة المصرية وهو ما سيجعل بنك مصر يحقق أرباحاً كبيرة ، وكان من المتوقع له أن يصبح عملاقاً اقتصادياً وهو ما جعل الأجانب يضعون العراقيل للإطاحة بقيادة البنك الوطني طلعت حرب إلي أن نجحوا في إشعال أزمة سحب الودائع التي أجبرته علي الاستقالة أخيراً وبالتالي فإن الأجانب في كل زمان

لن يسمحوا بمنافسة تفيد الاقتصاد القومي بقدر ما يحقق لهم مصالحهم !!

الاندماجات السريعة والمتتالية التي شهدها القطاع المصرفي ، طرحت عدة تساؤلات حول مستقبل الخريطة المصرفية ومدي تغلغل البنوك الأجنبية ، وسيطرتها علي القطاع المصرفي وهو ما تحاول دراسة اقتصادية أجراها خبراء مصرفيون بالبنك الأهلي المصري ، أن تجيب عليه حيث تتناول الدراسة أهم التغيرات التي شهدها الجهاز المصرفي خلال الأعوام الأخيرة والتي تمثلت فى :« دمج مصر إكستريور في بنك مصر ، الإعداد لدمج العقاري المصري في بنك التعمير والإسكان ، استحواذ البنك العربي الأفريقي علي بنك مصر أمريكا الدولي ،استحواذ البنك المصري الأمريكي علي فروع أمريكان إكسبريس ، اندماج بنك كريدي أجريكول أندسويس مع فروع بنك كريدي ليونيه لينتج عنها بنك كاليون مصر ، ثم استحواذ الأخير على ٧٤،٦٪ من البنك المصري الأمريكي ، استحواذ الشركة المصرفية العربية علي بنك بورسعيد الوطني ، استحواذ البنك الأهلي سوسيتيه جنرال علي ٩١٪ من أسهم مصر الدولي ،شطب أربعة فروع لبنوك أجنبية لعدم قدرتها علي زيادة رأس المال وهي الأهلي السوداني والأهلي الباكستاني وجمال ترست وبنك الرافدين ،استحواذ بنك بيريوس اليوناني علي ٦٩٪ من البنك التجاري الدولي ، استحواذ بنك لبنان والمهجر علي ٩٦٪ من أسهم مصر رومانيا ، دمج بنكي المهندس والتجاريون في البنك الأهلي ،دمج بنك القاهرة في بنك مصر ، بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة .

خريطة البنوك في مصر تغيرت بفعل السياسات الحكومية لصالح الأجانب خلال فترة زمنية قصيرة اختفت فيها بنوك محلية صغيرة وبنوك مشتركة وبنوك عامة وأصبحت محلها بنوك أجنبية لترتفع حصتها في السوق المصرفي في أقل من عامين بنحو ١٠٪ لتصل إلي ٣٠٪ بعد بيع بنك الإسكندرية وبعض المساهمات العامة في الـ المشتركة في إطار تطبيق الدولة لسياسة الخصخصة وإلزام البنوك الصغيرة بزيـ رؤوس أموالها إلي ٥٠٠ مليون جنيه لتتوافق مع القانون الجديد للبنك المركزي ومازالت عجلة البيع مستمرة في دورانها فهناك نحو ٦٪ من مساهمات البنوك العامـ في البنوك المشتركة تنتظر مصير البيع قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ، ومازال المصرف المتحـ في قائمة الانتظار ربما يتم خصخصته خلال العام القادم ٢٠٠٨، وهو ما سيؤدي

بالطبع إلي زيادة حصة الأجانب ، في حال استمرار الحكومة علي تطبيق السياسة الحالية في خصخصة البنوك للأجانب فقط وحرمان المستثمرين أو الاكتتاب الخاص للمصريين في البورصة من شراء هذه البنوك!!

الغريب أن وزير بيع مصر الشهير محمود محى الدين ، قبل دخوله الوزارة وتوليه مسئولية الخصخصة ، في ندوة عن خصخصة البنوك في مصر في أكتوبر ١٩٩٨ نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كان قد أبدي تحفظاته في ورقة بحثية عن خصخصة البنوك العامة ، مؤكداً أنه في حالة بيعها للأجانب فإنها تترك المشروعات ذات العائد الاجتماعي المرتفع وأشار إلي التخوف من سيطرة هذه البنوك الأجنبية أو الخاصة علي السوق المحلية في ظل غياب قوانين مطبقة بفاعلية للمنافسة ومنع الاحتكار. والتخوف من تحويل المدخرات المحلية خارج البلاد واتباع هذه البنوك لطريقة الضرب والهروب أو ما أسماه Hit and Run والأضرار بمصالح البنوك العامة ، والأغرب أن هذه الآراء والتحفظات لم يعد لها وجود بعد انخراطه في السلطة ، وتحمل مسئولية ملف الخصخصة، وتبني سياسة البيع للأجانب بحجة نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة وزيادة المنافسة وهو تغير واضح للمواقف قبل وبعد السلطة !!

قصة الاقتصاد المصري مع جمهورية الفساد طويلة استمرت طوال ٣٠ عاما ، كل فصولها ليست سوى طلقات رصاص محرم دوليا ، تطلق عليه لتضربه في بشكل يعجزه عن الحركة إلا في اتجاه واحد ، يصب في جيوب وخزائن حفنة من اللصوص ، في مقابلها زادت الديون والإفقار المتعمد للمصريين ، .. كانت ديون مصر ١,٧ مليار دولار عام ١٩٦٨، وفى عام ١٩٨١ رحل السادات وديون مصر ٤٤ مليار جنيه.. ليأتي عهد مبارك ومعه تبدأ مرحلة السقوط السريع حيث كانت الخطة الاقتصادية هي تدمير كل مكتسبات العهدين السابقين ، أولا ببيع القطاع العام ثم سرقة كافة موارد الدولة على يد النظام وأعوانه.. ليرتفع الدين العام المحلي ليبلغ وفقاً لتقرير البنك المركزي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ نحو ٤٥٥,٣ مليار جنيه ، وبما يعادل ٩١,٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.. بينما الدين العام الخارجي ٢٧,١ مليار دولار أي ١٢٤,٢ مليار جنيه، وهو ما يعادل ٢٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن العام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

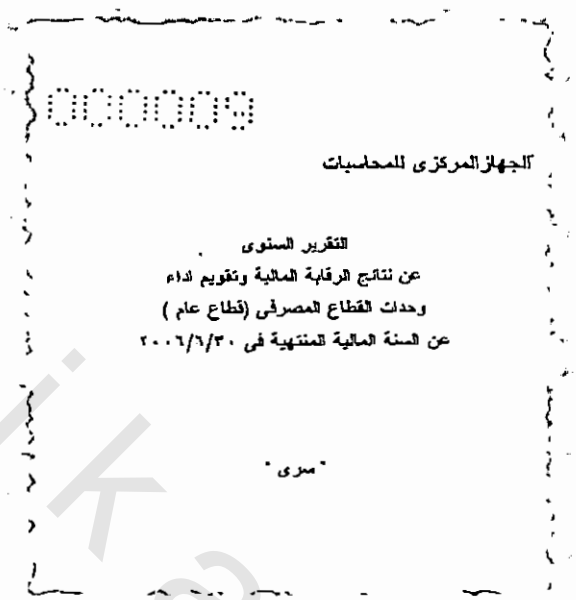
الجهاز المركزى للمحاسبات

التقرير السنوى
عن نتائج الرقابة المالية وتقويم اداء
وحدات القطاع المصرفى (قطاع عام)
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٦/٦/٣٠

" سرى "

ديون مصر ـ تعدت الـ ٦١٤ مليار جنيه ، فى يونيو عام ٢٠٠٦ وما أكده خبراء المالية والاقتصاد ، وكذلك البيانات والتقارير الرسمية ـ مثل تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لعام ٢٠٠٧، كما تؤكد بيانات البنك المركزي أن الدين العام المحلي مستمر في تجاوز الحدود الآمنة، حيث تشير إلي أن إجمالى الدين بلغت ٤٣٤,٩ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٤ ، وكان في يونيو ٢٠٠٣ نحو ٣٧٠,٦ مليار جنيه ، .. عجز الموازنة العامة للدولة يقدر بنحو ٥٢،٣مليار جنيه بما يوازي نحو ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدرته الحكومة بنحو ٤٩٧ مليار جنيه، هذا العجز الذي ينتج عنه الاستدانة المحلية الجامحة والتي لا يوجد إنجاز اقتصادي يبررها ،وزاد صافي الدين الداخلى إلى ٥١١ مليار جنيه فى يونيو٢٠٠٥ ، وبزيادة قدرها ٧٦ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٤، مشيرا إلى أن نصيب المواطن الواحد من الدين الداخلي يبلغ ٦٩٥٢ جنيها ،بالإضافة إلى عدم وجود تناسب بين إجمالى الأموال المستثمرة فى الهيئات الاقتصادية ٤٣٠ مليار جنيه وبين أرباحها التى لا تتعدى الـ٦,٥٪ من إجمالى الأموال المستثمرة والتى تنخفض إلى

٢٪ بعد خصم الضرائب ورسم تنمية الموارد !.

أعباء خدمة الدين الداخلي تبلغ ٤٤ مليار جنيه وتلتهم أكثر من ثلث الموازنة العامة للدولة وهناك فوائد متأخرة لديون بنك الاستثمار تبلغ ٤٩ مليار جنيه ، يتزايد العجز الصافي في هذه الموازنة والذي بلغ ٦١,٤مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ من عام لآخر ، وهناك تضاربا خطيرا في البيانات والاحصائيات و الحكومة لم تحقق النمو الاقتصادي المنشود كما لم تنجح في تخفيض معدل البطالة الذي يبلغ ١١,٢٪، و كل أرقام الحكومة متضاربة فيما يتعلق بمعدل النمو والتضخم، حسبما قال رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات .

الهيئات الاقتصادية تجاوزت الإنفاق المرخص به بمبلغ ١٣ مليار جنيه ، كما أن إجمالى الدين العام الداخلي والخارجي معا يمثل ١٢٤,٦٪ من الناتج المحلي. فيما بلغت المتأخرات المستحقة للحكومة نحو٧٨,٧ مليار جنيه مستحقة علي مصلحتي الضرائب والجمارك ومتأخرات المؤسسات الصحفية !! ، نتيجة الفشل الاقتصادى لأداء حكومة نظيف تضخم الدين الخارجى إلى ٣٦ مليار دولار وتضخم الدين المحلى إلى ٦١٤ مليار جنيه وتراجع الاستثمار الأجنبى بنسبة ٤٠٪ ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ وتراجع ترتيب مصر بين الدول الجاذبة للاستثمار إلى ١٠٨ وتزايد العجز فى الميزان التجارى إلى ٧٤٧ مليون دولار. وكما يؤكد خبراء الاقتصاد تتمثل مشكلة العجز فى الميزان التجارى فى وجود عجز كبير فى الموازنة العامة تصل نسبته إلى ما يزيد على ١٠٪ بالإضافة إلى الاتجاه التصاعدى لهذا العجز عبر السنوات القليلة الماضية فإننا نكون أمام معضلة اقتصادية وليس مجرد اختلال هيكلي .

الخصخصة ..إهدار للمال العام وتشريد للعمالة

الحساب الختامى لميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٧ به من الأكاذيب التى تحث الشعب على الأمل ، وتفضحها أكاذيب صدرت عن نفس الحكومة ونفس النظام ، فعندما بدأ الحديث عن برنامج الخصخصة أوهمتنا الحكومة أن الغرض الأساسى من البرنامج هو تحديث الصناعة فى البلد واستخدام حصيلة البيع فى عملية التنمية ، إلا أن الواقع يؤكد بصورة ليس فيها أى مجال للشك أن الحكومة التى سبق وأكدت عدم بيع الشركات الرابحة ، انتابتها حمى البيع لكل شيء وأى شيء خاصة الرابح ومدر الأموال على خزينة الدولة ، ثم كانت النتيجة كما تقول التقارير هى التوسع فى

الخصخصة ، ومد نطاق تطبيقها ليشمل الخدمات الضرورية للشعب، والتحول فى دور الدولة من التدخل المباشر، كمالك ومشغل، إلى الإشراف والتوجيه والمتابعة، كمنظم ومراقب للنشاط .

عمليات من التخريب والنهب المنظم والفساد ، هى كل ماشهدته مصر خاصة فى برنامج خصخصة ذلك ما يكشفه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحسابات الختامية للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، التقرير كشف عن أن حصيلة الخصخصة بلغت خلال الفترة من أول يوليو عام ٢٠٠٤ إلي ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ حوالي ٥٢ مليارا و٤١٩ مليون جنيه وبلغت الحصيلة من بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩٢ حتي ٣٠ يونيه ٢٠٠٩ حوالي ٨٧ مليارا و٤٥٣ مليون جنيه ، و أن وزارة المالية حصلت على مبالغ من عائدات الخصخصة حوالي ١٩ مليارا و٣٣٣ مليون جنيه ، خلال الفترة من أول يونيو عام ٢٠٠٤ وحتي ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٩، كما حصلت على ٣٢ مليارا و٩٨١ مليون جنيه من بداية الخصخصة حتى ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٩.

وقال التقرير : إن وزارة المالية استخدمت هذه المبالغ في سداد عجز الموازنة العامة للدولة، واقتصرت تصرفات صندوق إعادة الهيكلة من حصيلة الخصخصة ، علي تمويل الاختناقات المالية وتمثل ٥١,٦٪ من حصيلة الصندوق وتمويل المعاش المبكر بنسبة ٤٧٪، ولم يتم الصرف علي الإصلاح الفني والإداري للشركات إلا بنسبة تقل عن ٢٪. ، كما كشف عن عدم التزام الحكومة بالمبادئ الأساسية لتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية التي تنص علي أن يتم البيع نقدا ويستثني من ذلك الأسهم التي تباع للعاملين ، وقامت الحكومة ببيع بعض الشركات بالتقسيط ، مؤكدا فشل حكومات النظام السابق في منع الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة أو التحكم فيها مثل البطالة ، نتيجة الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن الحاجة من وجهة نظر المشتري ، وزيادة معدلات التضخم نتيجة قيام القطاع العام ، ببيع عدد كبير من المنتجات بأسعار غير اقتصادية ، تقل عن السعر الحقيقي لها وقام المستثمرون المشترون للشركات بإعادة تسعير هذه المنتجات بالأسعار الاقتصادية ، مما أدى إلى سلسلة من الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات كما خلفت سياسة الخصخصة أشكالا احتكارية بعد انتقال أدوات الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص وعدم التزام

المشترين بالعقود المبرمة، .. من ناحية أخرى تناول التقرير قضية التعديات علي أراضي الدولة، فأكد تنازل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، عن أراضي الدولة لأصحاب المنتجعات والفيلات وملاعب الجولف والنوادي والفنادق والمطاعم ، خاصة علي طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وقال التقرير إن الهيئة قصرت في متابعة التصرفات التي قامت في الأراضي تحت ولايتها وعدم متابعة العقود المبرمة مع المستثمرين.

إهدار المال العام واختفاء جزء من حصيلة الخصخصة كان مثارا لازمة ساخنة دارت رحاها تحت قبة البرلمان عام ٢٠٠٧ ، عندما أعلن المستشار جودت الملط عن اختفاء نحو ١٣ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة ،نتاج التضارب فى الأرقام بين السعر المعلن للبيع والمبالغ المحصلة بالفعل والتى رصدها الجهاز ، وهدد الملط يومها بتصعيد الأمر ، إذا لم تفصح وزارة المالية عن مصير هذه المليارات ، وبرغم رفض الوزير بطرس غالى يومها الإفصاح عن ذلك ، إلا أنه وبعد فترة صدر بيان مشترك عن وزارة المالية أكد أن كافة ما آل للوزارة تم إدراجه في موارد الموازنة العامة وخصص هذا المبلغ لسداد جانب من أقساط الدين العام المحلي والخارجي للمساهمة في تخفيضه ، البيان لم يذهب بفشل برنامج الخصخصة لما هو مفترض أن يكون فيه ، بل أثبت أن الحكومة تبيع الأصول من أجل تسديد الديون التى فشلت فى استخدامها فى مشروعاتها للتنمية ، كما لم يثبت بالأرقام والوثائق كيفية دخول رقم الـ ١٣ مليار جنيه إلى ما قيل انه استخدم فيه !! .

فيما أكد تقرير آخر للجهاز المركزى أن إهدار نحو ١٥ مليار دولار من أموال المنح والمعونات والقروض الأجنبية ، معتبرا أن عدم استغلال منح تعادل قيمتها ١٥ مليار دولار بمثابة كارثة كبرى ، ورصد التقرير بالأرقام والأسماء مصدر هذه الأموال ومسئولية الحكومة عن ضياعها ،ولفت التقرير إلى أن هناك عوامل سلبية مؤثرة على كفاءة استخدام اتفاقيات القروض والمنح ، ويرجع أغلبها إلى الجانب المصري ، وعلى رأسها عدم كفاءة الدراسات المعدة لبعض المشروعات ، وسيطرة العديد من الشخصيات المحسوبة على الحزب الوطني وأقارب كبار المسئولين على إدارة هذه المشروعات ، وتعيين مستشارين قليلي الخبرة والكفاءة لهذه المشروعات بمرتبات خيالية تلتهم أغلب هذه المنح والقروض .

النهب المنظم بدعوى الخصخصة

حاولت ثورة يوليو جذب الاستثمارات الخاصة لتساهم فى النهضة الصناعية إلا أنها فشلت فى ذلك وبالتالى تزايدت أهمية الاستثمارات الحكومية المباشرة في المجال الصناعي تدريجيا وبشكل ملموس حتى أصبح نصيب الاستثمارات العامة إلى جملة الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد القومي حوالي ٩٠٪ منذ عام ١٩٦٠/ ١٩٦١ مع بداية الخطة الخمسية الأولى ، والواقع أن هذا الارتفاع في نصيب الاستثمارات العامة في مجال الصناعة كان وراءه عدد من الأسباب. ربما يكون أهمها اليأس من قدرة رأس المال الخاص على إنجاز عملية التصنيع السريع لمصر التي أخذ عدد سكانها بالتزايد بسرعة كبيرة مع تحسن أحوال الصحة العامة وانخفاض معدل الوفيات .

سار نهج عملية التصنيع في مصر خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٠ طبقا لإستراتيجية «الإحلال محل الواردات» وهو ما أخذت به العديد من البلدان النامية الأخرى ، وأدت عمليات إعادة توزيع الأرض طبقا لقانون الإصلاح الزراعي من كبار الملاك إلى صغار الفلاحين وتنظيم عقود الإيجار «نقدا أو عن طريق المزارعة» إلى إحداث تحسن نسبي في توزيع الدخل الزراعي بالنسبة لقطاع واسع من سكان الريف، وبشكل خاص فئة «المزارعين- المستأجرين» وقد أدى هذا بدوره إلى توفير الشروط الضرورية لتوسيع وتوحيد السوق المحلية أمام السلع المصنعة التي زاد الطلب عليها في المناطق الريفية، بما أعطى عملية التصنيع في مصر دفعة جديدة.

قامت الثورة وانتهى عهد زعيمها بوفاته ، كما انتهى عهد خليفته السادات باغتياله ، ليبدأ عهد مبارك بمعطيات مختلفة وحسابات مخالفة لكلا العهدين السابقين وان تشابه مع نهايات عهد السادات ،بعد أن تم الانقلاب على الخيار الاشتراكى إلى الرأسمالية، ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص حتى فى القطاعات الشعبية مثل الكهرباء والمياه والمواصلات، ومن مجانية التعليم إلى التعليم الخاص، ومن دستور ١٩٢٣ الذى وضع لمصر نظامها الليبرالى إلى دستور ١٩٧١ ، فى الجمهورية الثانية والتغيير الشكلى للمادة ٧٦ فى الجمهورية الثالثة، ومن النظام الجمهورى إلى نظام التوريث المعلن وغير المعلن، ومن الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الوراثية، ومن تأميم الشركات الأجنبية إلى استدعائها كاستثمار مستقل أو مشارك .

لتبدأ وقائع النهب المنظم التى بدأت عام ١٩٩١ ببيع مصر وثرواتها ، بتراب

النلوس بدءا من الشركات الاستراتيجيه كالمراجل البخارية التى تم بيعها بأقل من ربع ثمن الأرض المقامة عليها ،ومرورا بالأهرام للمشروبات وشركات الاسمنت لتثبت الوقائع أن كل ما تم نهبه خلال السنوات العشر الماضية سيتضاءل أمامه ما سيتم نهبه خلال الأعوام القادمة ، وأن محمود محيى الدين ، سيسجل نفسه فى قائمه من باعوا مصر بجوار عاطف عبيد ومختار خطاب ومن فوقهم جميعا حسني مبارك ، ولعل نظره سريعة على ما سلف وتلف من ثروة مصر تكون كاشفه لما يمهدون لإتلافه ويخبئونه ، لنا خلال السنوات القادمة .فالوقائع والأرقام تؤكد أننا أمام اكبر عمليه نهب فى التاريخ الحديث حيث تشير الأرقام إلى أن إجمالى ما تم نهبه فى عمليه بيع القطاع العام بلغ ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنيه بتقديرات الحكومة والمؤسسات الدولية ، ومنها تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أعوام ١٩٩٦-١٩٩٩-٢٠٠١ ، التى أكدت أن العديد من الشركات تم بيعها بأقل من سعر الأراضى المقامة عليها .

فبأرقام الحكومة نفسها فإن القيمة الدفترية للقطاع العام قبل عمليه البيع كانت تقدر بـ١١٥ مليار جنيه بأسعار إنشائها فى الستينيات لكن التقديرات الدولية للقيمة السوقية لها مع بداية عمليه البيع عام ١٩٩٤ وصلت بها إلى خمسه أضعاف هذا الرقم حيث تراوحت بين ٥٠٠و٥٥٠ مليار جنيه ..ورغم ذلك فان القيمة التى دخلت إلى خزائن الحكومة نهاية العام الماضى وبداية العام الحالى وبعد بيع أكثر من ٧٠٪ من الشركات لم تتعد ٢٥ مليار جنيه بما يعنى أن الحكومة باعت ثروة مصر ومصانعها بأقل من ربع قيمتها وقت إنشائها فى الستينيات و٥٪ من قيمتها السوقية عام ١٩٩٤.

ويصل الفساد ذروته عندما نعلم أن قيمه العمولات التي حصل عليها المسئولون المشرفون على عمليات البيع بلغت ٣٣ مليار جنيها ، طبقا لدراسة أعدها الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق – أى بزيادة ٨ مليارات جنيه عن ثمن بيع القطاع العام – هذا بخلاف ما تم دفعه من تحت الترابيزة وما تم شحنه الى بنوك الخارج .. ورغم ذلك فان كل هذه المليارات المهدرة ، تتضاءل أمام الآثار السيئة التى خلفتها عمليه البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات وتسريح العمالة الموجودة بها بينما سيطر الأجانب على صناعات استراتيجيه وحيوية مهمة ، ليدفع المواطن المصرى الثمن مرتين ، مره ببيع ثروت بلاده وثانيه باشتعال أسعار العديد من السلع

ومنها الاسمنت على سبيل المثال ، الذى زاد سعره من ١٢٠جنيها للطن إلى ٤٢٠ جنيها بعد سيطرة الأجانب عليه .. بخلاف الاحتكارات التى فتح لها الباب على اتساعه سواء فى مجال الاتصالات والمحمول وليس انتهاء بالحديد وغيرها من المنتجات الأخرى .

أضافت لطابور البطالة نحو مليون عاطلا !

بيع أصول الدولة لسد العجز فى الموازنة العامة هو الحل، حيث كان تصريح وزير المالية يوسف بطرس غالى وقتئذ أن مصر لن يمكنها الوفاء بخفض عجز الميزانية بما يعادل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ وأن هذا العجز سيبقى مستقراً عند ٦,٩٪ من الناتج ، وأضاف أن الحكومة تستهدف خفض هذا العجز ١٪ سنوياً لكنها لن يمكنها ذلك، بسبب التطورات الاقتصادية محليا وعالميا ، الوزير أعلن أن العجز سيكون ٧٠ مليار جنيه العام المقبل ، مؤكدا أن أهم الأدوات التي ستستخدمها الحكومة للسيطرة على هذا العجز هي بيع المزيد من الأصول المملوكة لها !

فيما رفض العديد من الخبراء مجرد التفكير فى البيع استنادا إلى أن الدولة قامت ببيع جميع أصولها التي يمكن أن تدر عليها موارد مالية ضخمة مثل شركاتها التي كانت تعمل في صناعات الأسمنت والحديد، وكذلك البنوك المشتركة ! ، وأكدوا أيضا أن الأمر وصل الآن إلي حد الاستخفاف بالناس بالإعلان عن بيع الأصول المملوكة للشعب، وليس لأحد غيره من أجل سداد ديون الحكومة المحلية التي زادت عن ٥٠٠ مليار جنيه ، وكذلك استيلاءها علي أموال صندوق التأمينات وعلي احتياطي مجمد في البنك المركزي كان معدا لسداد أقساط ديون خارجية ،أعفاها منها نادي باريس للدائنين، واشترط صندوق النقد الدولي عدم التصرف فيه لنفس الغرض أي سداد ديون المحروسة حكومة مصر! والأدهي والأمر أن ترهن الحكومة المصرية مياه النيل كضمان للحصول علي قروض من البنوك ومن هيئة التأمينات.

الخبراء أكدوا أيضا «إن الحكومة منذ عام ١٩٩١ قالت : إن بيع جزء فقط من أصول القطاع العام سوف يمكنها من سداد الديون وتمويل البنية الأساسية، والآن تم بيع معظم الأصول ومازالت المشاكل قائمة، وكانت النتيجة عبارة عن احتكارات ، وتوزعت السلع لصالح حفنة واحدة من البشر وهم طبقة الأغنياء الجدد» !، الذين تحملت الحكومة عنهم نحو ٢٦ مليار جنيه من مديونياتهم للبنوك ، بنسبة تصل الى نحو

٧٥ ٪ من هذه المديونيات ، كما أن الأصول المرشحة للبيع لا تكفي !! لأنه ليس من المتوقع أن تبيع الحكومة بما يزيد عن ٣٠ مليار جنيه، كما إن الأصول المملوكة للدولة ليست بالحجم الذي يمكن معها أن تسد العجز في الموازنة والذي يصل إلي ٧٠ ملياراً ، فمعظم هذه الأصول ليست أكثر من مجرد «فكة»، فيما عدا بنك القاهرة الذي يمكن أن تصل قيمته عند البيع ١٠ مليارات جنيه، ودعت ذات المصادر إلي طرح حصص المال العام في الشركات المشتركة للبيع، وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام.

الأغرب أنه فى ظل تصريحات الحكومة تتواتر الأخبار، عن قيام البنك الدولى بإصدار توصيات للعديد من الدول النامية، ومن بينها مصر بضرورة التريث في خصخصة الوحدات المملوكة للدولة (مصانع ـ شركات ـ ووحدات إنتاجية)، في ضوء ما كشفته نتائج تقييم مراحل الخصخصة منذ البدء في تنفيذها في مطلع تسعينات القرن الماضي، من تراجع في معدلات النمو ومشروعات التنمية، وعدم إحداث نقلة نوعية في اقتصاديات هذه الدول ، وطالبت التوصيات بإجراء تقييم شامل لبرنامج الخصخصة، والوقوف على إيجابياته وسلبياته، ومعالجة أوجه القصور التي شابته، وأبرزها حدوث عمليات سمسرة واسعة، وبيع الوحدات الاستراتيجية لمستثمرين غير جادين قاموا بوقف العملية الإنتاجية، وتغيير أنشطة هذه الوحدات، بدون وجود أي ضمانات تحافظ على استمرار الإنتاج وحقوق العاملين ،

العاملون يعيشون مع الدولة علاقة تبدو هشة خاصة لأولئك الذين يعملون فى أجهزتها ، فى ظل انخفاض مستوى الأجور وفى مواجهة معدلات تضخم عالية ومتراكمة، ، تتفرع هذه العلاقة الى قلق بالنسبة للعاملين فى شركات القطاع العام – المتبقية- فى ظل تهديد يوحى بفقدان العمل تحت شعارات الخصخصة أو المعاش المبكر. حيث تم بيع أكثر من ١٦٨ شركة قطاع عام (جزئياً أو كلياً) من أصل ٣١٤ شركة ، وكما تقول دراسة أجرتها كلية الحقوق بجامعة المنصورة أن نحو مليون عامل فقدوا فرص عملهم بسبب سياسات الخصخصة ولم ينخرط معظمهم حتى الآن في أعمال جديدة تخدم عجلة الإنتاج !

الدراسة التى كانت بعنوان حول « الخصخصة والعمالة »، أشارت إلى أن حجم العمالة كان يبلغ مليونا و١٣ ألف عامل في القطاع العام وأن الخصخصة أدت إلى خفض هذا العدد إلى ٦٢٥٣٥٥ بفارق ٤٣٧٦٤٠ عاملاً، وكما هو متوقع تعمد الملاك

الجدد تسريح شطر كبير من العمالة ، وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال، والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي يعلن فيه المسئولون أنه لا مساس بحقوق العمال، وأنه لن يفصل أي عامل من العمال المشتغلين في المشروعات التي ستباع، يكشف دليل الحكومة المسمي « دليل توسيع ملكية القطاع العام عن انه» أعطي للمشترين الحق كاملاً في تحديد سياسة العمالة والأجور في هذه المشروعات حيث جاء فيه : « منح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة. فلن تفرض أي قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج، بل سوف نترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة » .

الخصخصة تعتبر كما تؤكد الدراسة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام ١٩٩١ ، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر زاد عن ٦١٠ ألاف عامل وموظف ، كما أن إستخدام ١٩,٣٪ من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى ١٩/٨/١٩٩٩) في تمويل المعاش المبكر يعتبر خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين!!. فنظراً لمصاعب الحياة وانخفاض مستوي الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر، فإن هؤلاء استخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جاري وبالذات النفقات الاستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة، خاصة أن موظفي القطاع العام الذين أخرجوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة !، الدراسة انتهت إلى «إننا فى الواقع أمام علاقات عمل تنبىء عن مجتمع رأسمالى فى مرحلة حادة من مراحل الاستقطاب الاجتماعى بين طرفى العلاقة الاجتماعية الجوهرية، مرحلة رأسمالية محلية تابعة مستندة إلى قوة رأسمالية عالمية متوحشة، وعمال بدون حماية نقابية أو تأمينية أو قانونية يعملون فى شروط وظروف عمل سيئة ومتخلفة » .

محمود محيى الدين .. بياع مصر

تحقيقات

نظرياته عن زيادة دخل المعدمين.. جعلت سعيد عياد ينتحر فقرا!!

محمود محيى الدين «بياع» مصر

- يتفاخر بأن حجم ما باعه فى عامين يفوق كل البيوع فى عهود سابقيه!!
- مفهومه عن الاستثمار تلخص فقط فى البيع أو التصفية.. خراب وتشريد
- ندد بنظام المعاش المبكر.. ثم عاد ليعلن إحياءه من جديد بنفس الشروط والمواصفات!!

صورة رقم (٢٠)

« بياع مصر».. لقب اكتسبه الوزير د.محمود محى الدين وزير الاستثمار بسبب إصراره الغريب على الاسراع فى بيع الاصول المملوكة للشعب ،بشكل غير مسبوق برغم المعارضة الشديدة لعمليات البيع التى قام بها خلال فترة توليه لمهام منصبه ، وآخر ما أعلن عنه من بيوع هو بيع بنك القاهرة لمستثمر رئيسى أو استراتيجى ،وهو اختراع خاص بمحى الدين ، فإذا تجاوزنا عمليات الخصخصة التي تمت في عهد الحكومات السابقة، وعلامات الفساد البارزة فيها، فإن فترة تولي حكومة الدكتور نظيف رئاسة الوزراء والدكتور محمود محيي الدين لحقيبة وزارة الاستثمار شهدت ٣ حالات لخصخصة شركات وبنوك عامة تستحق أن توضع بجدارة في موضع الشبهة والفشل الحكومي، والنهب المنظم لثروة الشعب. – شرحناها سابقا – .

عمليات الخصخصة كان أحد أهدافها بحسب محى الدين ونظيف هو رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، ورغم حدوث ذلك فإن أغلب هذه الاستثمارات

كانت في أصول قائمة فعليا ولم تضف أي أصول جديدة بل والأكثر من ذلك أنها لم تراع بنود التعاقد بضخ استثمارات جديدة للأصول القائمة بل وظفت أرباح الأصول القائمة في تمويل هذه الاستثمارات، كما أن برنامج الخصخصة قام ومازال ببيع أفضل الشركات وأكثرها ربحية، ومازالت الدولة تتحمل أعباء الشركات الخاسرة وإعادة هيكلتها، واتجه البرنامج إلي البيع لمستثمر رئيسي أو استراتيجي بدلا من طرح الشركات الناجحة للاكتتاب العام، وأصبح كل طرح عام للشركات الكبري الناجحة يتم طرح نسبة أكبر موازية لمستثمر استراتيجي بينما الشركات التي تعاني من مشاكل تحتاج معها لإعادة هيكلة مازالت تتحملها الميزانية الحكومية، ويتم ضخ جانب كبير من حصيلة بيع الشركات الناجحة لعمليات الهيكلة.

حتى قطاع المياه وعطش الناس لم يسلم من مخططات محي الدين حيث كشفنا مخططاته كما يتضح من السطور التالية :

استغلال ثورة العطش لخصخصة مياة الشرب

عدد كبير من المراقبين تساءلوا عن السبب الحقيقى وراء امتداد ثورة العطش ، بعد تفجرها فى البرلس إلى العديد من مدن وقرى مصر ، وتساءلوا أيضا عن التوقيت قائلين : لماذا الآن بالتحديد ؟ بالرغم من أن جميع من ثاروا ضد العطش كانوا يعانون منه منذ فترات طويلة تصل إلى نحو ١٥ عاما أو يزيد ، الاجتهادات حول وجود سبب خفى وراء هذه الثورة لدى المراقبين استندت إلى أن الحكومة فى الفترة الأخيرة أرادت أن يشعر الناس بالتواجد الأمنى الكثيف بعد الإعلان عن ضبط التنظيم المنتمى للقاعدة بحسب وزارة الداخلية ،وهو ما يدعم القول بأن الحكومة لعبت بهذا الكارت لإبعاد الشبهة عنها فى الوقوف خلف الثورة ضدها لأسباب خفيه ، ولإسباغ تعبير الثورة على أزمة العطش المتواجدة منذ فترة طويلة ، برغم التباهى الحكومى بإنجازات البنية التحتية ومنها مياه الشرب !

المراقبون ذهبت اجتهاداتهم إلى نواح شتى منها ذهاب الحكومة إلى الاستقواء بالثائرين فى مواجهة دول حوض النيل ، للحصول على الموافقة على زيادة حصة مصر من المياه ، وهو ما تواكب مع تصريح لوزير الرى محمود أبو زيد فى هذا الصدد ، وذهبوا إلى أن هناك العديد من أمناء الحزب الوطنى وأعضاءه كانوا ضمن الثائرين فى البرلس وبشبيش ، وغيرها من مواطن الثورة ، بالإضافة إلى فشل الحل الأمنى فى

مواجهة هذه الجموع ، وهو أمر غير معتاد ، حيث لم يسمع عن أوامر اعتقال صدرت لمن كانوا فى طليعة هؤلاء الثوار ، كما هو المعتاد فى تلك الأمور !! ، إلا أن آخرين استبعدوا هذا الاتجاه معتبرين أن مفاوضات مصر مع دول حوض النيل بدأت منذ فترة ، وأن تصريح الوزير وتواكبه مع الأحداث ليس إلا مصادفة !!

هؤلاء اعتبروا أن السبب الحقيقى وراء إغماض عين الحكومة عن الثورة أو المشاركة فيها ،يكمن فى محاولتها الظهور بمظهر غير القادر على إدارة الموارد المائية ، واتجاهها نحو التنصل من إدارتها ،وتركها للقطاع الخاص وبالتالى تنفيذ مطالبات البنك الدولى بخصخصة مشروعات مياه الشرب ، واستند هؤلاء إلى إعلان وزارة الإسكان والمرافق العامة عن أن القطاع الخاص سوف يساهم في إنشاء وإدارة المشروعات بنظام حق الانتفاع لمدة ٢٥ سنة وأن تعود ملكية المشروعات للدولة بعد انتهاء هذه المدة ، وأن الدولة سوف تقوم بشراء المياه من القطاع الخاص، ثم تعيد بيعها للمواطنين مرة أخري بأسعار مدعمة بعد دفع الفارق من ميزانية الدولة !!، فى إشارة إلي الإعلان عن طرح مشروع لإنشاء محطة مياه شرب جديدة في القاهرة الجديدة بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه في مناقصة عالمية لتوفير مليون ونصف المليون متر مكعب من مياه الشرب يومياً.

فيما فسر محللون تصريحات رئيس الوزراء د.نظيف حول أن مصر ليست للبيع ، وأن الحكومة تسعى لجذب الاستثمارات فى كل مجال لدفع حركة الاقتصاد ، والإنتاج وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب ، بالتأكيدات على أن الحكومة لم تكن بعيدة عن ثورة العطش ، وأنها استغلت الأم الناس ومشاكلهم لتعرض ما تنويه علنا ، باعتباره الحل الأمثل والأكيد ،والذى يخرج بمصر وشعبها من أزمتها وخاصة فيما يتعلق بالمياه ، وأشاروا إلى قول نظيف « وفيما يتعلق بما تقوم به الحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابى للرئيس ، خاصة الارتقاء بالخدمات الجماهيرية وأبرزها توفير مياه الشرب النقية ، وتنفيذ مشروعات الصرف الصحى أوضح الدكتور أحمد نظيف أن الحكومة قطعت شوطا كبيرا ، فى هذا المجال مشيرا على سبيل المثال ، إلى قيام الحكومة بضخ ٢ مليار جنيه إضافية العام الماضى - ٢٠٠٧- ، لتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحى بالمحافظات كما رصدت ٥,٣ مليار جنيه فى موازنة هذا العام لهذه المشروعات بالإضافة إلى ملياري جنيه أخرى يتم تخصيصها سنويا للمياه والصرف الصحى وذلك للإسراع بتنفيذ المشروعات المدرجة بهذا القطاع» وتساءلوا عن مردود

هذا الإنفاق على المواطن العادى الذى لايزال يشكو من الإهمال !! .

التصريحات المتوالية منذ الأزمة وطرق معالجتها أكدت أن الحكومة ، عن طريق أعوانها وقفت بشدة خلف أحداث ثورة العطش ،لإيجاد الذريعة المثلى لتمرير مخططات خصخصة مشروعات المياة بطول مصر وعرضها ، تنتفيذا لتعليمات البنك الدولى ، الذى خصص نحو ١٤٥ مليون دولارا لدعم مشروع حماية المياه ، وإعادة تأهيل الري في منطقة غرب الدلتا في مصر ،وهى المنطقة التى تحتلها مزارع القطاع الخاص ، وعلى رأسها مزارع وزير الإسكان والمرافق العامة ، والذى علق عليه الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري قائلا: «يعد المشروع خطوة هامة علي صعيد تفعيل مبادئ الحكم الرشيد ، علي مستوي القطاع وضمان الاستمرارية المالية ، من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ، في مجالات تصميم وتشييد وإدارة البنية التحتية المرتبطة بالري ، وذلك بدعم من البنك الدولي والجهات المانحة، وإننا إذ نتطلع للمزيد من التعاون مع البنك الدولي كشريك في مسيرة تحقيق التنمية الاقتصادية لكل المصريين.» ، المشروع تواكب مع ثورة العطش ،ولم يخصص المبلغ بالرغم من ذلك لحل مشكلة مياه الشرب !!.

نهبوا القروض و المنح الدولية

قبيل ثورة العطش التي حدثت فى العديد من محافظات مصر ، اندلعت ثورة لم يلحظها أحد هى ثورة المواسير وانقطاع المياه عن مناطق كثيرة فى القاهرة وباقى المحافظات ، تواكبت معها ثورة من نوع آخر هى ارتفاع فواتير المياه ، ويومها برر المسئولون تلك الزيادات بأنها ضرورة لتحسين الخدمة وتوصيل المياه للمواطنين بشكل أفضل مما هو كان عليه ، الناس يومها انصاعوا لثورة الفواتير الحكومية انتظارا لتحسن الخدمة ، أو امتدادها إلى المناطق المحرومة منها ، إلا أن الواقع كذب المسئولين وتصريحاتهم ، وكأنه يترصدهم ليثبت أكاذيبهم !!

ثورة العطش لم تكن سوى برواز جديد فقط لتلك الأكاذيب التى طالما تغنت بها الحكومة ، بألحان متعددة فمرة تدعى أن البنية التحتية وعلى رأسها مشروعات المياه والصرف الصحى ، تكلفت أكثر مما تكلفته أمريكا ، وأخرى تدخل برقم الإنفاق إلى موسوعة «جينس » للأرقام القياسية بعد أن بلغ بحسب تصريحات رأس النظام ورؤساء وزراءه المتعاقبين نحو ٣٠٠ مليار جنيه ، إلى آخر هذه الأرقام ويبلغ مليارى جنيه سنويا

بحسب تصريح رئيس الوزراء د.نظيف يتم صرفه على البنية الأساسية ، هذه البنية التى تتصدها الحكومة تحولت إلى أكبر وهم باعه نظام لمواطنيه ، فقد ظلت المشروعات للصرف أو مياه الشرب معطلة فى مدن وقرى مصر منذ الثمانينات و حتى الآن ، برغم ما يعلن من أموال تصرف عليها سواء من داخل الموازنة العامة أو اتفاقيات القروض أو المنح .

السؤال الآن هو أين ذهبت هذه الأموال مادامت المشروعات إما معطلة أو سجينة أوراق الاتفاقيات ، أو لوحة إعلانات مسئولى الحكومة ؟ الإجابات متوافرة وعلى لسان أكثر من مراقب إلا أن تقريرا للجهاز المركزى للمحاسبات بخصوص هذه المنح والقروض صدر عام ٢٠٠٣ ، أكد عدم استخدامها على الإطلاق؛ بسبب تلال المعوقات الإدارية، والبيروقراطية الوظيفية، وبطء التنفيذ، فتعود إلى أصحابها؛ نظرًا لعدم الالتزام بتنفيذ شروط المنحة، وإما أننا نستخدمها لكن بعيدًا عن تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يتم صرفها على المكافآت والحوافز، وأجور الاستشاريين والخبراء وميزانيات البحوث والدراسات ورواتب العاملين! وهنا تكون النتيجة عودة الأموال أيضًا إلى أصحابها، والامتناع عن استكمال صرف بقية قيمة المنحة أو القرض؛ لأن الدفعة الأولى أُنفقت في غير أوجُهِها! .

التقرير أكد أن من بين الأسباب التى تؤدى إلى تحول الأموال إلى الطريق العكسى ، عدم وفاء الحكومة ببعض الالتزامات, مع عدم توافر إدارة للمشروع, وكذلك عدم توافر الإعتمادات المالية لبعض المشروعات، وتأخُّر إدراج اعتماداتها، إضافةً لعدم كفاءة الدراسات لبعض المشروعات وقلة الدراسات عن السوق، علاوةً على انفراد الدول المانحة باختيار الاستشاريين، وهو ما يؤدي إلى عدم استخدام المنح أو المطالبة بتحويلها إلى قروض ميسرة ، وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية وقعت ٣٧٦ اتفاقية للقروض والمنح مع حكومات ١٦ دولة أوروبية خلال الفترة من عام١٩٧٤م حتى٣٠ يونيو١٩٩٩م؛ مما وفر أموالاً بلغت جملتها ما يُعادل نحو٢ , ٨٩٢٢ مليون دولار.

وفي اتفاقيات أخرى للقروض والمِنَح التي تم تخصيصها لمياه الشرب بكفر الشيخ – باعتبارها أول من فجر ثورة العطش – بلغت٤ , ٩٣ مليون مارك قروض، و١ , ١١٠ مليون مارك (مِنَح) طلب الجانب الألماني استقلال شركة مياه وصرف كفر الشيخ في جميع الخطوات بشأن إجراءات صناعة القرار، كما ربط الجانب الألماني بين البدء في المرحلة الثانية للمشروع والوصول إلى معدل تغطية لا يقل عن٧٥٪ من التكاليف

الجارية للشركة من خلال زيادة التعريفة لمياه الشرب ، بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع بناء معمل تحلية مياه فى الحامول - المرحلة الثانية ، بتمويل إيطالى بلغ ٦,٩٥٠,٩٤١,٧٦ يورو كان المفروض أن يتنتهى فى ٢٠٠٤ ،بهدف المساهمة فى الوفاء باحتياجات السكان فى محافظة كفر الشيخ من مياه الشرب ،إلا أن ثورة العطش فضحت توقفه عن العمل واقتصار المنجز على المبانى فقط .

مشروعات البنية التحتية خاصة مياه الشرب تحصل الحكومة بمقتضاها على نحو ٢ مليار دولار بموجب اتفاقية مع البنك الدولى وقعت عام ٢٠٠٦ وتنتهى فى ٢٠٠٩ ، و كان آخر ما حصلت عليه الحكومة بموجب هذه الاتفاقية مبلغ ٢٢٠ مليون دولار أوائل يوليو الحالى لنفس الغرض ، فيما حصلت من البنك الإسلامي للتنمية على قرض حسن بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي ومساعدة فنية على شكل منحة بقيمة ١٦٥ ألف دولار لتمويل مشاريع توصيل المياه للمنازل فى بمصر ، وفى يوليو ٢٠٠٧ حصلت الحكومة على ٣٢٠ مليون يورو من أسبانيا لدعم البنية التحتية في مصر، وهو ما يعادل نحو ٢ مليار و٢١٠ مليون جنيه ،بالإضافة إلى نحو ٨٠ مليون جنيه أخرى لدعم لدراسات الجدوي الخاصة بتلك المشروعات.

أما آخر تصريحات رئيس الوزراء بشأن تخصيص أموال لمشروعات مياه الشرب والتى أعلنها عقب ثورة العطش فحمل رقم ٢ مليار جنيه فوريه لهذه المشروعات ، برغم وجود مشروعات متوقفة منذ زمن دون التفات منه أو وزراءه إما لعدم وجود تمويل ، أو للتنفيذ غير المطابق للمواصفات من قبل مقاولى التنفيذ ، وهو إعلان معتاد من الحكومة عند كل أزمة ،بغرض تسكين الآلام وإسكات الأصوات المعترضة ، ليبقى السؤال الأهم وهو : أين كان رئيس الوزراء من الأزمة وقد حصلت حكومته على نحو ١٥ مليار جنيه فى أقل من ثلاثة أعوام قروضا ومنح بسبب هذه المشروعات ؟» .

مستنقع الديون طريق لتنفيذ سياسة الخصخصة

عند ذكر القروض يجب أن نتذكر تقرير مركز معلومات البنوك الأمريكية ، الصادر عام ٢٠٠٤ الذي فجر قنبلة من العيار الثقيل عندما أكد إن « البنك الدولي والتنمية الأفريقي ومؤسسة التمويل الدولية نجحت في إقناع مصر بالاقتراض بكثافة خلال السنوات الخمس السابقة » ، .. التقرير فضح كل الادعاءات ، التي حاول النظام أن يمررها من خلال أبواقه الدعائية ، تحت دعوي توجيهات الرئيس لوزارة نظيف

الأولي بعدم تجاوز حجم الاقتراض حاجز ١٢٠٠ مليون دولار سنويا مع ضرورة سداد الجهة المقترضة ، لأصل القرض وفوائده من عائد المشروع المقترض من أجله ، دون تحميل الموازنة العامة للدولة أي أعباء ، إلا أن التقرير المصرفي الأمريكي وهو الأول من نوعه أكد كذب تلك التوجيهات مؤكدا أن مصر تتصدر قائمة الدول الأكثر اقتراضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحذر من خطورة الاقتراض المصري دون حساب متوقعاً تأثيرات عكسية للقروض على عملية التنمية في مصر والمنطقة بشكل عام ، مشيرا إلي أن هناك سيطرة أجنبية على البنوك المقرضة من جانب حكومات خارجية، مشيراً إلى تكثيف هذه البنوك من إغراءاتها لإقناع حكومات المنطقة بالاقتراض الذي تجاوز مستوياته القياسية.

ما ذكره تقرير مركز معلومات البنوك الأمريكي كان دافعا لإعادة فتح ملف القروض في مصر وطرح التساؤل الملح وهو أين تذهب أموال هذه القروض؟. وما هي أولويات توجيه هذه القروض؟ وهل ستزيد هذه القروض الكبيرة من عبء الديون الخارجية؟ وهل تستطيع المديونية الخارجية المصرية استيعابها وتحمل فوائدها؟. والمثير أن التقرير المشار إليه لم يطرح في مجلس الشعب للمناقشة خوفاً من إثارة الرأي العام والكشف عن تحمل ميزانية الدولة لأعباء قروض لم تتسلمها مصر وعمولات كان يمكن تجنبها ، الشهادة الأولي في الملف جاءت عبر الجهاز المركزي للمحاسبات ، من خلال تقرير متابعة وتقييم اتفاقيات القروض والمنح علي مدار ٣٢ عاما ، من خلال ٤٥٧ اتفاقية من بينها ٣١١ اتفاقية قيمتها ٩,٧ مليار دولار و١٣٢ اتفاقية منها ٤ مليارات و٦٤٠ مليون دولار ، تحتوي على الكثير من المغالطات والمخالفات وإهدار الأموال، متمثلة في قيمة معونات ومنح وقروض ، بينما توجد ١١٤ اتفاقية لم يبدأ سريانها حتى الآن وقيمتها ٥٨٤ مليون دولار.

ورغم عدم توضيح جهاز المحاسبات من خلال رصده لمدي شفافية طرق الحصول علي مبلغ ٩,٧ مليار دولار في الاتفاقيات ، إلا أنه يؤكد وبالأرقام حدوث تجاوزات بلغت قيمتها ٢,١١٩ مليار دولار أهدرت فعلاً من حوالي ٤,٥٨٤ مليار دولار تضمنتها ١٣٢ اتفاقية من إجمالي المساعدات بالإضافة إلي ٥٤,٤ مليون دولار من خلال ٣ اتفاقيات مساهم في مخاطر رأس المال ، وكشف جهاز المحاسبات أن استفادة مصر من هذه الأموال لم تتجاوز ٥٧,٣٪ من القروض و٥٤,٨٪ من المنح و٤٨,٧٪

من اتفاقيات مساهمة مخاطر رأس المال وهو ما يهدر علي مصر أموالاً أجنبية بعد إبرام اتفاقيات بشأنها تصل إلي ٢,١١٩ مليون دولار ، واعترف تقرير المحاسبات أن مصر فشلت في استغلال القروض وتحملت تكاليف قروض عالمية من مجموعة البنك الدولي ، وتراجعت نسب الاستفادة بالقروض إلي ٤٪ في مشروعات التنمية الريفية والري ، ١٨,٥٪ بقروض البنك الإسلامي للتنمية وتغافلت عن قروض لمشاريع الصرف المغطي ومكافحة أمراض الكبد وتحويل قروض الخريجين من الصندوق الاجتماعي.

وأكد جهاز المحاسبات أن هناك عدداً من الأسباب التي أدت إلي هروب ملايين الدولارات ولم تستفد منها مصر ولم تستغلها الجهات الإدارية ، ولم تحاول أن تبذل جهوداً لتلافي هذه الأسباب مستقبلاً من تلك الأسباب عدم وفاء الحكومة ببعض الالتزامات مع عدم توافر إدارة للمشروع وكذلك عدم توافر الاعتمادات المالية لبعض المشروعات وتأخر إدراج اعتماداتها إضافة لعدم كفاءة الدراسة لبعض المشروعات وقلة الدراسات عن السوق علاوة علي انفراد الدول المانحة باختيار الاستشاريين وهو ما يؤدي إلي عدم استخدام المنح أو المطالبة بتحويلها إلي قروض ميسرة.

الخبراء أكدوا وقتها أن سياسة البنك الدولي تجاه مصر حالياً بهذه الصورة ، تؤكد أن مصر مستهدفة وأن هناك أهدافا خفية من وراء السياسة علي رأسها فرض أجندة الخصخصة ، وتنفيذ سياسة مالية مخططة لتحويل مصر كلها إلي يد غيرها ، وأشاروا إلي أن الاحتلال البريطاني لمصر سبقه تنفيذ سياسة إغراق مصر في ديونها الخارجية ، كما أن هناك تناقضا عجيبا في مصر ففي نفس الوقت الذي تشجع فيه علي الاستثمار الأجنبي تعتمد بشكل كبير ومباشر علي الاقتراض الخارجي ، وطالبوا بضرورة إعادة الهيكلة الاقتصادية لمصر والاعتماد علي مواردها وسواعدها وتقليل الواردات والعمل علي زيادة الصادرات، خاصة أن المشكلة في مصر هي أولويات توجيه أموال هذه القروض مشيراً إلي أن هناك أشياء أكثر إلحاحاً لابد أن توجه إليها هذه الأموال مثل الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والصحة وغير ذلك بدلاً من المطار الثالث والمترو الثالث ، وغير ذلك رغم أن هذه الأشياء مطلوبة ولكن ليس بنفس درجة الأولوية، فالمديونية الخارجية بالنقد الأجنبي وسداد أقساطها وفوائدها السنوية يشجع علي السحب من احتياطي البنك المركزي مما يترتب عليه تقليل الاحتياطي اللازم للغذاء والأدوية وهي أشياء لا يجب أن تؤجل لأنها متعلقة ببقاء الإنسان حياً.

الفصل الثاني

الذهب المصري رهينة الشركات الأجنبية

الكرامة
07
مصر
بعد فاضح الغاز والبترول لحساب اسرائيل
الذهب المصرى «رهينة» الشركات اليهودية
الشراكة الاجنبية تهدر 75٪ من الخام
البنية الاساسية بالمجان وتشغيل 451 عامل
تحول الى 341 فقط

رصيد الذهب .. كان محلا لنقد مكثف لثورة يوليو وحكوماتها المتعددة ، فيما لم يتصد غيرنا منذ أكثر من ٣ أعوام لما يتم في مناجم الذهب في مصر .. حيث كشفنا كيف تدار العملية وما هي الشركات والجهات التي تسيطر عليها ، ومن هو المستفيد ؟ ، حتي أن من خالفنا ساعتها مقابل عدة جنيهات وقام بنشر صفحات للدفاع عن إمبراطورية سامح فهمي ، في تناس مقصود لدوره في بيع الغاز للكيان الصهيوني ، ورهن البترول المصري لجهات صهيونية أخري ، قبل أن يعود مجددا في ٢٠١١ لكشف ما أخفاه متعمدا بمقابل مادي ، ليعيد لنا الحق مرة أخري حتي وإن لم يصرح ، فالتاريخ لا يكذب ولا يرحم أعوان النظام من خريجي مدرسة أمن الدولة .. فعن

الذهب قلنا :

« في جلسة حضرتها «الكرامة» لعدد من خبراء الجيولوجيا والمعنيين بالتعدين فى مصر المنهوبة ، استمعت فيها لما يمكن أن نسميه «بكائية» ضياع الثروة ، أكد خلالها الحاضرون وهم يكملون الجمل الساخطة ، والأسئلة التى بترت الحكومة أطرافها ، أن ثروة مصر ليست فى الغاز أو البترول فكلاهما اقترب من الذهاب بلا رجعة ، إما للتفريط فيه بدون حساب للمستقبل ، أو إهداره رهنا مقابل مبالغ تافهة ولمدة ١٥ عاما ، كما هو الحال لمنظمة «ميريل لينش » ، مقابل ١,٥ مليار دولار ، الحاضرون الذين الحوا على عدم ذكر أسمائهم ، ربما لحساسية مواقفهم حكوميا ، أو لحساسية ولمعان المعدن الذى كان محورا للحديث .

إنه الذهب الذى قالوا أنه يساوى قيمة البترول ربما ألف مرة ، وتساوى معه فى الإهدار تركا لشركات أجنبية بعضها مشبوه ، لتتصرف فيه كيفما تشاء ، بعد أن كان الاتفاق مع بعضها على الحصول على نسبة ٥٠٪ من الإنتاج ، وصلت هذه النسبة إلى ٣٠ ٪ بعد التشغيل وتحرى الإنتاج ، ثم انهارت لتصل إلى ٢٥٪ من قيمة ما تم إنتاجه ، ليكون السؤال هو لماذا نترك خير أراضينا ليستفيد به غيرنا؟ ، الحاضرون أكدوا أن أهمية الذهب تكمن في انه السلعة الوحيدة القادرة على الصمود بقيمة قوية أو متزايدة في وقت الأزمات والحروب أكثر مما تستطيع أن تفعله الأسهم والسندات والعملات أيضا، فالكثير من العملات والشركات تنهار وتضعف قيمتها في حالة تزايد الخوف العالمي من مشكلة سياسية أو طبيعية ، كما أن تعزيز حصة الذهب في تشكيلة الاحتياطيات المالية كإجراء احتياطي ضد مخاطر تقلب أسعار الصرف .

لماذا الذهب ؟ والتصريحات الحكومية تبشر بقرب دخول مصر إلى النادى الذهبى من جديد ؟ الإجابة تأتى عبر مسئول سابق بهيئة المساحة الجيولوجية قبل أن تتحول تبعيتها من وزارة الصناعة إلى وزارة البترول ، ويتحول اسمها إلى هيئة الثروة المعدنية ، فى عام ٢٠٠٤ وهو تاريخ فارق فى حالة الذهب فى مصر ، أو كما قال :« بدأت حنفية التسريب » ، والبداية بحسب شهادته ، من منجم « السكرى »، الذى تتولاه شركة مشتركة بين الحكومة المصرية وشركة استرالية صاحبها مصرى ، التزمت فى عقدها مع الحكومة على إنتاج ٢٥٠ ألف أوقيه فى السنة الأولى من العقد «٢٠٠٨ » ، يرتفع فى بدايات ٢٠٠٩ إلى ٦٠٠ ألفا ، الأوقية تساوى ألف دولار ، وكانت دراسة

الجدوى التى قدمتها الشركة للحكومة المصرية ، تقول أن استثماراتها ٣١٠ ملايين دولار فى عامين ، مر الأول واقترب الثانى من منتصفه ، وقالت أيضا أن الاحتياطى المقدر هو ١٣ مليار دولار ، بينما آخر دراسة حكومية صادره عن هيئة المساحة الجيولوجية تقدر هذا الاحتياطى بنحو ٤٠ مليار دولار ، وأن المعدن المستخرج بنقاوة تصل إلى ٩٩,٩ ٪ ، وهو مايزيد من جدواه الاقتصادية ، ويشير إلى تقاعس واضح من الحكومة عن تعديل العقد للحفاظ على حق الدولة .

الغريب أن الحكومة أهدت الشركة بنية أساسية مجانية ، عبارة عن محطة كهرباء بقدرة ٢٧ ميجا وات ، بالإضافة إلى خط مياه بطول ٢٥ كيلو متر ، أما الأغرب كما يتداخل به أحد الحاضرين عن المشاهد التى يتناقلها بدو المنطقة الواقعة جنوب غرب مدينة مرسى علم بـ٢٨ كيلو متر ، عن السيارات «الفان» المغلقة ، التى تأتى للمنجم ، وتخرج من مصنع معالجة الصخور ، ولا تخرج إلا ليلا وهى بدون لوحات معدنية ، وتسير عبر دروب غير مسموح لأى أحد بالسير فيها ، ثم يفجر مفاجأة عن تكرار مخالفة العقود من المستثمرين ، خاصة فيما تتغنى به الحكومة عن قضاء هذا الاستثمار على البطالة فى مصر ، حيث نص العقد المبرم مع الشركة على تعهدها بتشغيل ٤٥٠٠ عاملا بنهاية ٢٠٠٩ ، بينما الواقع يقول أن جملة العاملين فى الموقع لاتتعدى ٣٤٠ عاملا !.

موقع آخر من المواقع الغنية بالذهب هو منجم «حمش» ، العمل فيه يحمل أكثر من علامة استفهام ، حيث حصلت شركة «كيرست الأمريكية » على حق التنقيب فيه من خلال عقد وحصص متفق عليها مع الجانب المصرى ، ثم فجأة تنازلت هذه الشركة عن حصتها لشركة «ماتزهولديجنز» القبرصية ، المملوكة ليهود يشاع أنهم على علاقات وثيقة بالموساد الإسرائيلى ، أو على الأقل مشكوك فى انتمائهم للكيان الصهيونى ، « يعنى مش الغاز وحده الذى تنتفع به إسرائيل » ، هكذا علق أحد الحاضرين قائلا : « العقد مع هذه الشركة كان ينص على إنتاج ١٠٠ ألف أوقية لمدة ٤ سنوات ، بينما الواقع يؤكد عبر بعض الزملاء العاملين بالمنجم أن الإنتاج الفعلى وصل إلى ٢٦٠ ألف أوقية ، والسؤال هنا .. لماذا لم تعدل الحكومة شروط العقد وتعدل الحصص بناء على الواقع الجديد ؟ .

الشركة الثالثة محل الحوار تستولى على موقع بالغ الأهمية ، فى كل شيء بدءا من

جودة الإنتاج ومؤشراته العالية ، وانتهاء بالدور الخفى لرئيس مجلس إدارتها اليهودى الذى هبط على مصر بالبراشوت ليتحكم فى معدن آخر غير الذهب بالغ الأهمية والخطورة ، اسمها «جيبسلاند » ، وهى استرالية أيضا !! ، وتتحكم فى ٣ مناجم فى منطقة وادى العلاقى ٢٤٥ كم جنوب شرق أسوان ، هى « سيجا و شاشوبا وحيمور » ، المؤشرات التى فاقت حد العالمية جعلتها تستعين بأكبر حفار فى العالم ، للتنقيب على أعماق كبيرة ، بسبب اكتشافها زيادة الناتج الفعلى مع التعمق فى الحفر ، حيث وصلت درجة هذا الناتج إلى ٤/ جرام / للطن صخور ، وهو معدل يفوق العالمى المقدر بـ٣ إلى ٣,٥ للطن صخور ، وجعلها تعين ٨ فرق للبحث ، وتسابق الزمن للحصول على أكبر عائد من الذهب ، هذه الشركة تتحكم فى ٥٠٪ من أصل ٤٠ مليون طن من معدن «التنتالوم» الذي تستخرجه من منطقة «أبوضباب» غرب البحر الأحمر في سيناء، إضافة إلي نفس النسبة من أصل ٩٨ مليون طن من نفس المعدن في جبال نويبع.. ويشير موقع الشركة علي شبكة الإنترنت إلي أن معظم أعمالها للتنقيب تتم في مصر، ومناجم النيكل في منطقة أبو سوايل، و٥٠٪ من مناجم ذهب في منطقة «أم الجرايات» ومنطقة «كلية أم الهريات» .

ما المشكلة إذن لو عرفنا أن التنتالوم معدن صار أكثر قيمة من الذهب في عالم اليوم.. لكننا لا ندرك قيمته.. ولا دواعي استعماله... و ينتشر بكميات مهولة في جبال صحراء مصر الشرقية، معدن ساعدت خصائصه الفيزيائية، وأبسطها احتماله لدرجات الحرارة العالية، في أن يصبح عنصرا أساسيا في صناعة الهواتف المحمولة، والكمبيوتر المحمول ، وعنصرا لا يمكن الاستغناء عنه عند إنشاء أي بنية تحتية للاتصالات متعددة الوسائط في العالم الحديث. ويصفونه بأنه واحد من أصلب المعادن التي عرفها تاريخ الإنسان، مما جعله يدخل في تصنيع محركات الطائرات والصواريخ وغيرها ، وهو ما يجرنا نحو التساؤل عن علاقة رئيس مجلس إدارتها جاك نيل فورد بشركات الأسلحة الأمريكية والبريطانية وبالطبع «الإسرائيلية» ، ثم عن طبيعة علاقته بشخصيات مصرية كبرى تجلس على إحدى قمم الهرم الإدارى فى مصر ؟ (*) .

(*) المقصود هو مبارك وسامح فهمي ومعهما حسين سالم .

القاهرة خالية من الفقراء لصالح منتجعات الصفوة

مخطط تطوير القاهرة ٢٠٢٠ المزعوم

امتدادات جمهورية النساء طالت البشر في كل شيء حتى مسكنهم ولم يعد هناك فرق بين الريف والحضر أو الأراضي الصحراوية أو العاصمة التي

لم تعد مجدية من الناحية الاستثمارية ، فلم نسمع منذ أن باع المغربى وزير الإسكان آخر ٣ قطع بالمزاد العلنى ، عن أية مشروعات استثمارية تتجه نحو الصحراء ، لم نسمع سوى عن مشروع ابنى بيتك الصحراوى ، الذى ثبت أن اغلب أراضية غير صالحة للبناء ، إلا أن الحكومة صدرتها للشباب ليشربوها ب «العناء والشقاء» ، فيما يتجه أصحاب المال والأعمال إلى الداخل الخصيب ، أعمالا لخطة تهجير الغلابة المعلنة مؤخرا ، تلك التى تقر الانتهاء من سكان القاهرة الأصليين فى عام ٢٠٥٠ ، حيث لن يأتى هذا العام إلا بتغير معالم العاصمة ، لتصبح للأغنياء فقط وتهجير الضعفاء منها إلى مناطق على الحواف ليأكلوا بعضهم البعض هناك، فوفقاً لتقرير وزارة الاستثمار ستمتد سياسة التهجير إلى منطقتى أثر النبي, وروض الفرج لإنشاء مراكز للأنشطة التجارية, ومبانى سكنية وإدارية وفنادق بالإضافة إلى ميناء نهرى ومنتجعات نهرية نظرا لتمتع روض الفرج بواجهة مائية تبلغ نحو٤ كم على النيل، كما سيحدث فى منطقة حكر أبو دومة ، التى تم تهجير أهلها لإنشاء مشروعات

سياحية وترفيهية ليس لها علاقة بالنفع العام بقدر علاقتها بمصالح المستثمرين !

سكان حكر أبو دومة تم تهجيرهم بالقوة الجبرية ، دون صرف أية تعويضات لهم تحت دعوى المنفعة العامة ، ثم بعد تمام التهجير والهدم ذهب جزء من الأرض إلى عدد من المستثمرين ، متعددى الجنسية ، فيما ينتظر الجزء الأكبر ما سوف تنتهى إليه الحرب الضروس بين الشركات العربية والمصرية ، لتحديد الفائز بكعكة المشروعات الترفيهية ، التى تتنافى مع ما قيل عن المنفعة العامة ، دون الأخذ فى الاعتبار أن بعض السكان طعنوا علي القرار أمام القضاء الإداري بالقضية رقم ٤٩٠٦ لسنة ٤٩ ق ومازالت متداولة أمام القضاء حتى الآن ! ، ولعل أبرز الأمثلة ما حدث مع سكان العقارين ٨٢ – ١٥١بنفس المنطقة ، المملوكة حاليا لرجل الأعمال فرج الرواس ، كما تكشف المخططات استعداد شركة المراسم الدولية للتطوير العقاري لإقامة مشروع عقاري سياحى وتجارى بالمنطقة يحمل اسم « نيل دومة» ، تنافسها الشركة القابضة للاستثمارات والتنمية السياحية والعقارية ، وهى شركة مصرية سعودية تمتلك أغلب أسهمها شركة الطيار السعودية ، شراكة مع البنك الأهلى المصرى .

ارض الحكر ليست أول ما يضيع لصالح «المنهبة» الخاصة ، بل هناك عدة أماكن تستعد لنيل نفس المصير ، لقربها أو وقوعها على شاطئ النيل ، الذى تحول القرب منه إلى نقمة والسكنى على شاطئه إلى مبرر للتهجير والتطهير والأبعاد الى مجاهل الصحراء ، فهناك الصراع الدائر حاليا بين شركتى «ماسبيرو ونماء» العقاريتين ، من أجل إخلاء المنطقة المسماة بنفس الاسم الشهير « ماسبيرو » ، ولن يقتصر الأمر على بيوت الغلابة بل سيصل إلى مبنى مجلة أكتوبر التى تحتل موقعا متميزا على الكورنيش ! ، الاتجاه الحكومى نحو تحويل منطقة كورنيش روض الفرج – ماسبيرو – أبو العلا- إلى جيتو خاص بالأغنياء ، مستمر ومتواصل دون مراعاة لأى جانب أخلاقى ، فهناك نموذج يكمل حلقات مخطط نهب أراضى ماسبيرو في مستشفي بولاق أبو العلا حين تم هدم أجزاء من المستشفي وصلت إلي نصفه ، بدعوي تطويرها ولكن علي مدار يزيد عن ثلاث سنوات من الهدم، لم تحدث أية أعمال تطوير بالمستشفي وظل يعمل طيلة الوقت بنصف مبناه وطاقته الإنتاجية، فيما تتردد أخبار قوية علي لسان سكان المنطقة أن الأرض معروضة للبيع لأحد المستثمرين لموقعها المتميز علي الكورنيش !

الأخبار تؤكدها تصريحات صادرة عن معهد التخطيط العمراني تشير إلى أن

مشروع تطوير منطقة ماسبيرو وبولاق أبوالعلا سيمتد ليشمل كورنيش النيل من حلوان حتي شبرا الخيمة، مشيرة إلي أن مجلس الوزراء أعد دراسة تفصيلية بهذا الشأن ، وأن كل الشركات الاستثمارية العقارية التي ستتولي المهمة ستعمل تحت إشراف مجلس الوزراء ! ، مخطط التهجير لصالح علية القوم إذا جاز التعبير يسير على قدم وساق ، حيث تستعد محافظة القاهرة إلي تهجير ٦٠٠ أسرة من المقيمين بمناطق «عزبة الكفراوي وكابش وسانتو وفايد» بحي بولاق أبوالعلا، وتعكف أجهزة المحافظة علي دراسة خطة التهجير ، التى تكشف عن اتجاه المحافظة إلي طرح منطقة عزبة الكفراوي التي تبلغ مساحتها ٣,٦ فدان ويقطنها نحو ١٧٨ أسرة للاستثمار، وإقامة جراج متعدد الطوابق بمنطقة كابش الواقعة في رملة بولاق، والمقسمة إلي قطعتين بمساحة ١,١ فدان ويقطنها نحو ١٦٠ أسرة ، وتشمل الخطة كذلك إزالة مساكن منطقة سانتو البالغة مساحتها ٠,٩ فدان وتقيم بها ٢٦٢ أسرة واستخدامها كسكن تجاري، وتحويل منطقة فايد البالغ مساحتها ١,٣ فدان إلي أماكن انتظار سيارات وإقامة منشآت تجارية بها.

الغريب أن كل ذلك يتم تحت مسمى التطوير ، دون أن يكون هناك أى تفسير لمضمونه أو مظاهره غير التى تظهر واضحة وتتجه لصالح فئة بعينها ، دون أصحاب الأرض الفعليين ، الذين يتم تهجيرهم دون حتى أن يعوضوا عما سلب منهم ، بالشكل القانونى والدستورى حيث لم تزد التعويضات التي طرحتها عن ٢٥ جنيها للمتر في الوقت الذي يقدر الخبراء ثمن المتر في هذه المنطقة بما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ ألف جنيه للمتر ، وعلى ذلك تأكل الحكومة حقوق الصغار لصالح امتلاء خزائن محاسيبها ، وهو أمر سيستمر فى كافة المناطق التى أعلن عن وجود خطة لتطويرها لصالح من ينتظرون إخلائها ليعمروها ، ليصبح كورنيش النيل محمية خاصة بهم ، لا يستطيع الغلابة المرور أمامها بعد أن حرم عليهم السكنى فيها ، فطرد من طرد فيما ينتظر الباقون وقتهم المحتوم ، ليخرجوا إلى الصحراء التى هجرها المحاسيب ، ربما لحرها الشديد أو لأشياء أخرى !! قد تكون الطمع فيما تحصل عليه القاهرة من خدمات التى تقول البيانات الرسمية أنها حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي الخدمات على مستوى الدولة ،وان حوالي ٤٠ ٪ من فرص العمل المتاحة تمتصها القاهرة، كما أن نحو ٩٦٪ من الاستثمارات المخصصة للامتدادات العمرانية على مستوى مصر كلها تخص المدن

الجديدة حول القاهرة والنسبة الباقية وقدرها ٤ ٪ تذهب الى باقي المدن الجديدة.

اجتماع ما يسمى بالتطوير الذى تم برئاسة رئيس الوزراء فى مايو٢٠٠٧ ، أكد علي:« ضرورة إبعاد الحركة المرورية الثقيلة عن النيل بقدر الإمكان وربطه بمحاور عرضية تخفف الحركة المرورية حوله وعمل محاور موازية أخري لتحقق الهدف ومراعاة جميع عمليات التخطيط للنواحي البيئية والجمالية والترفيهية للنيل ذاته وكمنفذ للتطوير ، ناقش الاجتماع عدة أفكار تتعلق بإمكانية فتح محاور طولية جديدة موازية لكورنيش النيل في شارع جسر البحر وشارع عبيد للتخفيف علي الكورنيش بالإضافة إلي فتح محاور عرضية وتوصيلها بالمحاور الموازية الطولية مما يخفف الحركة المرورية عن كورنيش النيل ، الاجتماع ناقش إقامة مشروعات استثمارية ترفيهية علي الكورنيش في مناطق شبرا.. كما ناقش مشروعا آخر مقترحا للتطوير في منطقة مصر القديمة والروضة بحيث يتم تطوير المناطق المتاخمة لهذه المناطق ليكون هناك محور أخر موازي لمترو الأنفاق، وإمكانية فتح محاور مرورية عرضية فيها ».

قراءة ما تم وما نوقش لا يؤدى إلا إلى طريق واحد هو أن الحكومة تعمل لدى من يمتلك الأموال للاستثمار ، وبالتالى فإن كافة الاقتراحات تهدف لإراحة المستوطنين الجدد من دوشة المرور وزحامه ، بدعوى إبعاد الحركة الثقيلة عن النيل ، وليس عما سيتم تشييده من أبراج تؤثر عليها هذه الحركة إذا ترك الحبل على الغارب لركاب الأوتوبيس والميكروباص ، بوجوههم المصفرة وأمراضهم المتوطنة ، وإلا لماذا ترك الكورنيش كل هذه المدة لأعطال وتوقفات المرور ، والزحام والضجيج الذى اشتكى منه طوب الأرض من الغلابة ، ذلك بالطبع قبيل مجيء السادة رواد «نايل سيتى » ساويرس ، الذين تغلق سياراتهم الفارهة مدخل روض الفرج ونفق رملة بولاق ، توفيرا لخمسة جنيهات فرضها ساويرس على من يدخل سيارته إلى الجراج المقام داخل الأبراج ، دون أن تشتكى الحكومة أو تتلقى شكوى النيل من المتضررين من زحام السيد ساويرس !، وقبيل بدء تنفيذ «سانت ريجيسي» الديار ، وهوجة طرد سكان منطقى ماسبيرو ، ورملة بولاق وحكر أبو دومة وباقى المناطق التى لم يطالب النيل بإخلائها من سكانها الذين ارتبطوا معه بحكايات وذكريات الآباء والأجداد دون الأبناء الذين صاروا فى مهب ريح الخصخصة وبيع النيل وكورنيشه لمن يدفع من فوق ومن تحت ترابيزة الحكومة !

والنتيجة .. أحتكار كل شيء في مصر

الاحتكار هو نتيجة حتمية للخصخصة فى عهد الفساد ، وبيع الهواء ربما يكون آخر المشاهد المنتظرة منه، وهى نتيجة يرجوها المحتكرون لنرحل تاركين لهم الجمل بما حمل ، حيث اقتسم المحتكرون «كعكة» السوق في مصر وتآمروا علي المستهلكين وتلاعبوا بالأسعار ودمروا الاستثمار وأغلقوا شركات صغار المستثمرين ، فتزاوج بين المال والسلطة جعل الأمور فى أيدى المحتكرين ، يسيطرون علي دوائر صنع القرار السياسي، ويتحكمون في القوانين التي تدير السوق ، بما يتلاءم مع طبيعة استثماراتهم ، الدكتور حسين علي، الخبير الاقتصادي، كشف في كتابه «ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية» عن وقوع الاقتصاد المصري بين ثلاث قوي: الأولي: فئة تتمسك بالاحتكار وتسعي لترسيخه، ليصبح نظاماً احتكارياً داخل مصر بدأت فى التشكل مع بداية الانفتاح الاقتصادي، في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وأصبحت الآن تسيطر علي السوق المحلية، تساندها الحكومات المتعاقبة .

أما الفئة الثانية: فهي الشركات الأجنبية، التي أصبحت تمتلك أكثر من ٧٠٪ من الشركات الاستراتيجية والصناعات المهمة في مصر، وهي بطبيعتها تمارس الاحتكار مستغلة الامتيازات التي تتمتع بها ، فيما تتكون الفئة الثالثة: من صغار رجال الأعمال، الذين يحاولون دخول السوق بشكل سريع، والتواجد بداخله، وهؤلاء بدأوا في دخول السوق عام ٢٠٠٠ ويسيطرون علي جزء من الإنتاج ، بشكل عام، فإن ظاهرة الاحتكار في مصر متمثلة في صناعة الحديد والأسمنت والدواء والأسمدة، وهى صناعات استراتيجية ، تم التحكم فيها من قبل الشركات الأجنبية ورجال الأعمال .

صناعة الحديد والصلب تمثل النموذج الكلاسيكي في قضايا الاحتكار ، و تسيطر مجموعة »عز الدخيلة« علي ٦٥٪ من منتجها، ويأتي ثاني منافسيه مجموعة »بشاي« بنسبة ٢٠٪، أما باقي النسبة التي تصل إلي أقل من ١٥٪ فموزعة علي ١٦ مصنعاً من بين ١٨ مصنعاً لإنتاج حديد التسليح ، وفي ٣ استجوابات، اتهم نواب في مجلس الشعب أحمد عز بالمسئولية عن إغلاق ٦ مصانع للحديد، وأنه يمارس ضغوطاً مكثفة علي شركات الحديد لإجبارها علي تخفيض طاقتها الإنتاجية، لزيادتها في المصانع الأربعة التي يمتلكها، وأن الدولة منحازة له، عندما وافقت في البداية على منح منير

كمال بشاي رخصة جديدة لإنشاء مصنع للحديد الإسفنجي، وبعدما أنفق ٢ مليار جنيه علي المعدات، رفضت الدولة منحة الترخيص وأجبرته علي الدخول في مزاد كبير ، وفي تقرير للغرفة المعدنية باتحاد الصناعات، كشف عن أن مجموعة عز الوحيدة التي تمتلك مصنعين لإنتاج البليت المستخدم في صناعة الحديد في مدينتي السادات والعاشر من رمضان، تبلغ طاقته الإنتاجية ٣,١ مليون طن بنسبة ٤٧٪ من الكمية المستخدمة محلياً، وبالتالي فإن رفع أسعار الحديد ليس له ما يبرره.

النموذج الثاني في قضايا الاحتكار هو صناعة الأسمنت،التى كشف تقرير صادر عن مركز المعلومات بقطاع الأعمال، عن أن الشركات الأجنبية تحتكر ٦١٪ من المنتج ، فسوق الأسمنت يضم ١٣ شركة، منها ١٢ شركة لإنتاج الأسمنت الرمادي وشركة واحدة لإنتاج الأسمنت الأبيض، وتمتلك الدولة شركة واحدة وهي الشركة القومية للأسمنت، بجانب احتفاظها بمساهمات في ٥ شركات أخري ، وتوضح خريطة إنتاج الأسمنت سيطرة الشركات الأجنبية علي السوق المصرية المتمثلة في مجموعة السويس للأسمنت، والتي تنتج ١,٧ مليون طن بنسبة ٣٠٪ من الإنتاج المحلي، وقامت بشرائها شركة » سمينت الإيطالية -الفرنسية«، أما شركة أسمنت أسيوط فتنتج ٢,٣ مليون طن بنسبة ١٤٪، وتستحوذ علي ٩٠٪ من رأسمالها شركة »سيميكس« المكسيكية وشركة العامرية للأسمنت، وتنتج ٧٪ من الإنتاج، وتمتلكها شركة » سيمور « البرتغالية، أما شركة الإسكندرية وبني سويف فتنتج ٨٪ ويسيطر علي ٩٥٪ من رأسمالها شركة نيتيات الفرنسية، أما الشركة المصرية للأسمنت، فتنتج ما يصل نسبته إلي ٢٢٪ من الإنتاج المحلي، واستحوذت عليها شركة » سيمو« البرتغالية ، وعندما أدان تقرير جهاز مكافحة الاحتكار، هذه الشركات الأجنبية بتهمة ممارسة الاحتكار، واتباع العديد من الممارسات الاحتكارية من حرق الأسعار، وتعطيش السوق، ووجود اتفاقيات غير معلنة وسرية بين الشركات، تهدف إلي رفع الأسعار والسيطرة علي السوق، و تم رفع التقرير الذي أوصي بغرامة ١٠ ملايين جنيه علي الشركات المحتكرة ، لتكون المواجهة عبر اجتماع لجمعية وكلاء الأسمنت، سخرية أصحاب الشركات من الغرامة ، التى اعتبروها لا تمثل أي خسائر، حيث يمكن تعويض قيمتها خلال أسبوع واحد فقط !

أما صناعة الدواء فتشهد هي الأخرى احتكاراً كبيراً من الشركات متعددة

الجنسيات، تأتي في مقدمتها شركات فايزر وسكويب وجلاسكو وأفنتس وفارنز، التي تسيطر علي أكثر من ٦٥٪ من إنتاج الدواء، أما الشركات المصرية، فتسيطر شركة آمون للأدوية، المملوكة لثروت باسيلي عضو أمانة سياسات جمال مبارك قبل أن يبيعها لليهود، و تقوم بإنتاج ما يزيد علي ١٠٠ مليون عبوة، تمثل الطاقة الإنتاجية للمصنع ، وحسب ما جاء في تقرير لغرفة الصناعات الدوائية، فإن الشركات الأجنبية تحتكر ٦٥٪ من صناعة الدواء، بينما شركات قطاع الأعمال تحتكر ١٧٪ من الصناعة والقطاع الاستثماري ١٨٪ ، وفي استجواب للنائب فريد إسماعيل حول احتكار صناعة الأدوية، كشف عن أن أرباح شركات الدواء الأجنبية، تصل إلي ٣٠٠٪ من حجم استثماراتها فأرباح شركة رافنتس الدوائية الهولندية بلغت ٢٠٠٪ في حين لم تتعد أرباح الشركات المحلية ٩٠٪ ، وأكد النائب في استجوابه أن شركات الدواء الأجنبية تتعمد ممارسة الاحتكار معتمدة علي سيطرتها علي السوق، وهو ما يؤدي إلي ارتفاع أسعار الأدوية بشكل مستمر.

وفي سوق السماد الفوسفاتي تسيطر شركتان فقط علي الإنتاج، هما الشركة المالية الصناعية، التي تسيطر علي ٦٥٪ من السوق، بينما تسيطر شركة «أبوزعبل» علي الـ٣٥٪ الباقية من السوق. لكن الممارسات الاحتكارية في سوق السماد، لا تقتصر علي الشركات فقط ، وإنما علي التجار ، الذين يتبعون سياسة تعطيش السوق لرفع الأسعار ، أما بالنسبة للصناعات الغذائية، فقد بدأ جهاز منع الاحتكار في دراسة قطاعات الألبان والزيوت واللحوم لوجود شبهة ممارسات احتكارية للشركات التي تسيطر علي تلك القطاعات، وهو ما أشعل صراعاً كبيراً في غرفة الصناعات الغذائية، وقامت برفع مذكرة عاجلة إلي رئيس اتحاد الصناعات، تطالب باستيضاح الأسس التي سيقوم علي ضوئها الجهاز بدراسة ملفات الصناعات الغذائية ، وقررت الغرفة مناقشة الموضوع، حتي أن طارق توفيق رئيس الغرفة ظل يؤكد أنه لا توجد شبهات احتكارية في قطاع الصناعات الغذائية، وأن الدراسة سوف تثبت ذلك ، فيما أكد خبراء أنه خلال سنوات قليلة ستسيطر ٣ شركات فقط علي سوق الغذاء في مصر، وستظل الدولة تمارس دورها في حماية المحتكرين وتشجيعهم !

الخبراء أكدوا أن الاحتكار مرتبط دائماً بالفساد، فممارسة الاحتكار تجري في مناخ فاسد اقتصادياً، ومصر من أكثر الدول التي ينمو فيها فيروس الاحتكار، لأن

المناخ الاقتصادي فاسد، حتي أن ٩٥٪ من الصناعات بها ممارسات احتكارية، أفسدت الاستثمار ، وأضافوا أن القانون تحدث عن أن نسبة ٥٢٪ محتكر، وتلك النسبة وضعها المحتكرون بأيديهم، ليخرجوا من دائرة الاتهام، ولكن الحقيقة أن الاحتكار موجود، وهناك ممارسات احتكارية، في كل الصناعات، فصناعة الحديد يحتكرها أحمد عز بنسبة ٦٥٪ وصناعة الأسمنت تسيطر عليها الشركات الأجنبية، وهو ما أدي إلي تدمير قطاع التشييد في مصر بدرجة كبيرة ، مشيرين إلى أن الاحتكار الوحيد النافع والطبيعي هو احتكار الدولة للمرافق العامة، إلا أن الأخطر هو أن الدولة تركت الشركات الخاصة تسيطر وتحتكر أهم ثلاثة قطاعات خدمية، وهي المياه والكهرباء والاتصالات، وذلك بعد سياسة الخصخصة التي اتبعت في كل قطاع .

وهم الأجهزة الرقابية فى مصر!!

كل ذلك يحدث في وجود ٣٣ جهازا رقابيا فى مصر.. وربما يصل العدد إلى أكثر من ذلك بقليل إذا ما تم وضع البرلمان والسلطة القضائية ، فى مصاف هذه الأجهزة وكلها تبدو وكأن وهما تسلط على العقول ، فى البلاد باعتبار وجودها المؤثر والفعال ، فيما يؤكد الواقع أن هذا الوجود ليس إلا «عفريت العلبة» الذى تستخدمه الحكومة كل فترة لإثبات أنها موجودة تراقب الفساد الحادث ولا تتركه يمر مرور الكرام !!

وهم الأجهزة الرقابية أو« عفريت العلبة» لا يخرج عن صمته المبين إلا من خلال دور مرسوم وخطة مدبرة وتوقيت معين ، وعلى هذا فالعنترية التى خرج بها رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وشغلت كثيرا من الصحف والرأى العام ،واعتبرها البعض دليلا على شجاعة فى مقابل فساد ، وصب البعض الآخر جام غضبه على الحكومة فى مقابل تمجيد رئيس الجهاز وتنصبيه فوق منصة الابطال ، فيما يؤكد الواقع أن كلا الفريقين يتعامل مع الأمور بطريقة القطعة دون ربط بالجذور ، فهل تذكر أحد اعتراض الجهاز على صفقة بيع شركة محلات «عمر أفندى» ؟ ، وكيف صمت رئيس الجهاز ولم يحرك ساكنا مكتفيا بما قام به موظفوه ، من تسجيل لموقف الاعتراض أثناء انعقاد الجمعية العمومية ، للشركة القابضة للتجارة للموافقة على عقد البيع فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦ ، حيث اعترض الجهاز المركزى على السماح للمستثمر بالتصرف فى نسبة الـ ٣٠٪ من فروع وأصول عمر أفندى البالغة ٨٢ فرعا، وتساءل الجهاز عن الفروع التى سوف يحتفظ بها المستثمر وعن التى سيتصرف فيها

بالبيع وهل هى الأفضل والأكبر مساحة أم لا ؟.

وأبدى الجهاز ملاحظات مهمة منها أن الاتفاق مع أنوال ، لم يتعرض لتصرف المستثمر فى مخازن عمر أفندى البالغ عددها ٧٥ مخزنا منها ١٢ مخزنا مملوكة للشركة، ٦٣ مخزنا مؤجرا فضلا عن تجاهل الإشارة إلى تصرف أنوال فى الاستراحات والشقق البالغ عددها ٢٣ منها ١٥ مملوكة، ٨ مؤجرة وكذا الشقق المخصصة كمصايف للعاملين البالغ عددها ٦ شقق أسوة بما تم بشأن الفروع، إلا أن اجتماع الجمعية العمومية لم يأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار!!وتم البيع وقال الجميع حكومة ومشترون للجهاز « اثبت محلك »!!

والآن يعرض المستثمر- سواء كان عربيا أو يهوديا -كما كشفت «الكرامة » من قبل.. بيع ١٠ محلات من فروع الشركة المتوقفة تماما عن العمل بعد أن أوقف المالك الجديد التعامل مع كافة الموردين المصريين وفتح المجال واسعا أمام البضائع الصينية التى تنتظر ما يتم من تصفية للبضائع المصرية حتى تحتل الفروع كما احتلها اليهودى « أرنو روز ديباك» !!، لتمر كافة ملاحظات واعتراضات الجهاز الرقابى الذى يملك صلاحيات تمكنه – إذا كان واقعا فعليا - من إيقاف الصفقة مرور الكرام !!

بطولة الملط التى تجلت فى مواجهته للحكومة فى مجلس الشعب واتهامه لها بأنها « كالجزر المنعزلة »، وقيامه بكشف العديد من التجاوزات الخطيرة للحكومة لم تكن كاشفة لما جاء فى تقريره فحسب بل كشفت التمثيلية الكبرى لخدعة الأجهزة الرقابية التى تتصرف وفق هوى الحاكم وأعوانة فقط لإلهاء الناس عما يحدث فى الكواليس ، فما قاله الملط لا يمكن أن يحدث لو لم يكن الرئيس وجهازه المعاون يعلم ويوافق على ما قال .. بل حدد له التوقيت أيضا !! فبحسب معلومات مؤكدة ، تقطع بأن «الملط» هو الرجل الوحيد في الأجهزة الرقابية في مصر، الذي يرفع تقاريره المهمة والخطيرة لمبارك شخصياً، وبشكل مباشر.. أي من اليد لليد.. وهذه العلاقة المباشرة تمت بطلب شخصي من مبارك، ليعرف التجاوزات والمخالفات في أجهزة الدولة المختلفة، ويتخذ التقرير دائماً صيغة مختصرة وموجزة بالمخالفات، ولا يزيد علي ورقة واحدة، أو ورقة ونصف الورقة، ومعظم التقارير التي يرفعها «الملط» للرئيس تتصل بكبار المسئولين بالدولة، والوزارات والجهات السيادية، ومعظمها أيضًا يتضمن مخالفات وتجاوزات متنوعة، وتصلح لتوصيف ورسم ملامح دقيقة لدولة الفساد في مصر.، فماذا حدث

بعد ذلك ؟ لا شيء سوى تمثيلية الهجوم على الرجل من سدنة الحكومة فى الصحف المسماة بالقومية ، بالاشتراك مع من خلعوا عليه صفة البطولة من الصحف الأخرى معارضة أو مستقلة ..فهل تغير من الأمر شيء ؟ بالطبع لا ولن يحدث !!.

السؤال الآن هو ما هي أهمية الأجهزة الرقابية للمواطن المصري ـ علي زيادة عددها ـ إذا لم يؤخذ كلامها في الاعتبار؟ ، ولماذا تتحمل الدولة كل هذه المليارات التي تنفق علي هذه الأجهزة طالما أن مجلس الشعب لا يكترث بما يرد فيها من ملاحظات ومخالفات، خاصة أننا بلد فقير نعاني أزمات اقتصادية مستمرة؟ هل المطلوب من هذه الأجهزة أن تعد تقاريرا توضع في الأدراج وتتكدس بما ورد فيها من معلومات، ولا تستخدم إلا في حالة الرغبة في التخلص من مسئول ما لسبب آخر؟ أم أن هذه الأجهزة الكثيرة جدا مطلوبة لإثبات النزاهة والشفافية نظريا فقط ؟ هذا هو الحال مجردا ومن دون أية رتوش ، وإذا كان هناك مكذب فليعد لتقارير جهاز الملط ، عن فساد وزارة الصحة وسيجد «هايدلينا »ضمن برواز الفساد محفوظة ، حتى جاء الإذن العلوى بكشفها لأسباب يعلمها الذين منحوه شيفرة الظهور بكافة أنواع الظرف من مكان إلى زمان وخلافه !.

وجهاز الرقابة الإدارية أيضا وهو أقدم الأجهزة الرقابية ، فقد تم إنشاؤه في الستينات من القرن الماضي. وألغاه السادات في بداية توليه الرئاسة ، ثم استعاد نشاطه مرة أخرى عام ١٩٨٢ بعد تولي مبارك للرئاسة، ومن أهم مهامه ضبط حالات الاعتداء على المال العام وانحراف الموظف العام بجهات الدولة،وتتبع صور الاتجار بالوظيفة العامة والكسب غير المشروع ، وملاحقة وقائع التهرب الضريبي والجمركي لاسترداد مستحقات الدولة ، ... قضية نواب القروض هى أهم القضايا التي تناولها الجهاز والتي تمت من خلالها محاكمة ٣٢ متهما ، وكذلك قضية حيتان الجمارك التي شملت وزير المالية الأسبق محيي الدين الغريب وعلي طه رئيس مصلحة الجمارك وأدين فيها سبعة أشخاص ولكن ثبتت براءة الغريب بعد قضائه ٢٦ شهرا في السجن ، وقضية محافظ الجيزة السابق ماهر الجندي وصدر فيها الحكم بسجنه ٧ سنوات وكذلك قضية محمد فودة سكرتير وزير الثقافة ، التي انتهت بحبسه ٥ سنوات واسترداد مليون جنيه وغرامة ٣,٥ مليون جنيه وقضايا أخرى كثيرة ، وهى قضايا استخدمها النظام أيضا ضمن مساحيق الغسيل التى حاول مرارا تبييض وجهه من

خلالها ! .

هذه القضايا اكتشفها جهاز الرقابة الإدارية ، فيما يصمت حتى الآن ومعه الآمر بالكشف بالطبع على ما يحدث من مصائب لأموال العباد والدولة ، من فساد فى صفقة بيع شركة النوبارية لإنتاج البذور « نوباسيد» ، برغم تأكده من خلال تقارير عديدة من فساد الصفقة ، وتورط مسئولين كبار فيها لصالح المستثمر السعودى عبد الإله صالح كعكى ، وآخرها التقرير الصادر فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ الذى يدين المشترى وحفنة من الموظفين الفاسدين ، الذين ساعدوه وسهلوا استيلاءه على أراضى الدولة بل واعتداءه على حق أصيل لرئيس الدولة ، بتجاهل ضرورة الحصول على قرار منه لتملك أجنبى لتلك الأراضى !! .. رئيس الدولة لم يتحرك له ساكن للدفاع عن حقه ، وكأننا نتحدث عن رئيس لدولة أخرى !! ، كما لم يدافع الجهاز الرقابى الأقدم والأقوى فى مصر، عن حقه فيما يراقب !! وحتى وكيل النيابة الذى حاول الاستناد على هذا التقرير ، وبدأ رحلة المستحيل لإعادة الحق إلى مستحقيه لم يسلم من أيادى الفساد التى يراقبها الجهاز الرقابى الهام ، فتمت الإطاحة به لتعود أوراق القضية من جديد إلى بحور التيه التى تغرق فيها منذ عام ١٩٩٩ ، وحتى اليوم !!ليبقى السؤال الهام وهو : هل يعلم الرئيس بأن سلطته تمت الإطاحة بها ؟ أم أن ما يصل إليه فقط هى القضايا التى يراد لها الظهور فى وسائل الإعلام ؟ مجرد سؤال !! .

فالكواليس داخل أحد الأجهزة الرقابية الكبرى ، التى تتولى التحقيق فى القضية منذ فترة طويلة تُهَمهم بأن الصمت ليس مطلقا ،والقضية تنتظر الموعد المحدد للإجهاز على الفاسدين فيها ، فقط عندما تنفصم المصالح بينهم وبين النظام الذى يحميهم ، فتحين لحظة غسيل الوجه القادمة أو للتغطية على فضيحة أكبر، أو لتكون بحسب البعض قربانا يقدمه الوريث للشعب ، لينال رضاه فيتم تقديم الفاسدين ومنهم بعض الذين كانوا كبارا جدا !! ، ككباش للفداء فنهلل نحن ونقول أخيراً انتصر الحق على الباطل بينما الباطل يطل علينا من مخدعه ، وهو يخرج لسانه ويسخر من الجميع !! حيث كل هذه القضايا – للمدقق- لم تكن ولن تكون إلا عمليات منتظمة لغسيل ماء وجه النظام ليكتسب لقب مكافح الفساد أو للتخلص من خصومة فى أوقات أخرى ، أو لعمليات الإحلال والتبديل لرجال من عهود سابقة ليحل محلهم آخرون من المخلصين للعهد ، دون النظر لمصلحة العباد الذين ماتوا أو

مرضوا من جراء ذلك !!

التقارير التى تخرج من الأجهزة المسماة بالرقابية جوازا لا تقدم ولا تؤخر والأدلة على ذلك كثيرة ولعل ما خرج من تقارير للجهاز المركزي للمحاسبات عن فساد وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة فى عهد وزيرها الأسبق محمد إبراهيم سليمان ، الذى نتج عنه إهدار مئات الملايين من المال العام من خلال عمليات تواطؤ وتربح وخسائر وإغماض للأعين عن حقوق للدولة ،عند بعض المتعاملين مع الوزارة ، ثم موقف نواب الحكومة فى البرلمان من الموضوع ، برمته من تجاهل وتمويت ليس إلا دليلا واحدا من كثير على التواطؤ الحكومى ، مع أحد أعضاء الحكومة السابقين ، ليظل الأمر معلقا على أمل التضحية به فى عملية غسيل جديدة لوجة النظام يتم تحديد موعدها وقت الحاجة اليها !!

الحكومة التى رفضت مرارا التوقيع على اتفاقية توحيد الأجهزة الرقابية التى نادت بها الأمم المتحدة وقعت مؤخرا على هذه الاتفاقية تمهيدا لالغاء هذه الأجهزة وهو ماعده عدد من الخبراء واحدا من أسباب إلغاء مادة جهاز المدعى الاشتراكى من الدستور فى تعديلاته الأخيرة ، وهو توقيع تم بغرض الظهور كمن ضاق بانتقادات الأجهزة الرقابية للحكومة ومن ثم يجب الانصياع لرغبة الأمم المتحدة فى التوحيد !! الخبراء أكدوا أن الحكومة كانت تسعى لذلك منذ فترة بعد أن انكشف الدور الذى تلعبه هذه الأجهزة لصالح تبييض وجه النظام فقد سبق وتقدم د احمد درويش وزير التنمية الإدارية بمشروع إنشاء هيئة قومية لمكافحة الفساد بديلاً عن كبري الأجهزة الرقابية مثل جهاز الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات لكن الأمر انتهي برفض الحكومة للفكرة وبالتالى رفض التوقيع وإهمال الطلب القادم من الأمم المتحدة بدعم أمريكا للحفاظ على رجالها فى مصر !.

ويبدو بحسب الخبراء أن الوقت قد حان للتخلص من هذه الأجهزة بعد أن وضح عدم جدوى وجودها للعامة وبالتالى أصبحت« كارتا »محروقا بالنسبة للحكومة ، ولهذا كان الغطاء الدولى مبررا لهذا الإلغاء المدعوم بلغط الدور الأخير للمستشار جودت الملط ، أمام مجلس الشعب فيما وجهه للحكومة من اتهامات لإلهاء الرأى العام ، بما قال ليتم تمرير حزمة القوانين الأخيرة ، داخل البرلمان وإبعاد الجميع عن التفكير فى تأثيرات التعديلات الدستورية على الشعب ، فيما أشار البعض إلى

إمكانية أن يكون المستشار الملط قد أيقن أنه ربما يكون الرئيس الأخير للجهاز قبل الإلغاء ، فأراد أن ينهى حياته وهو يبدو فى ثوب الثائر على الحكومة أمام الناس !.

هؤلاء وبرغم اقتناعهم بهذه الوجهه ، إلا أن الأغلبية عارضت ذلك باعتبار أن النظام لا يعترف بسن المعاش ، إذا أراد أحد ممن بلغوا هذا السن طالما هو يؤدى المطلوب منه ، بشكل يرضى القيادة السياسية !! وهم بهذا يرجحون الرأى القائل بأن الأجهزة الرقابية تراقب فعلا وتأتى بنتائج إلا أن هذه النتائج يتم استخدامها بما يوافق النظام ، ويعمل على تنفيذ مصالحه وتوجهاته ، وهو ما دعا الحكومة الى التوقيع على اتفاقية التوحيد التى تتوافق تماما مع الفترة القادمة التى تتخللها الخطوات المتممة للتوريث !!

تأكيدات التمثيلية تمر الآن بمرحلتها الختامية من خلال الأخبار التى توترت عن الضغوط التى يمارسها رجال أعمال كبار على المستشار جودت الملط حيث بدأوا تحركات تهدف إلى الضغط عليه للحيلولة دون إصداره تقريرا عن مديونيات رجال الأعمال للحكومة، التي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار جنيه هي عبارة عن قروض وديون مستحقة لهيئات عامة ، وبحسب عدة مصادر ، يأتي رجل احتكار الحديد أحمد عز بالإضافة إلى محمد أبو العينين وإبراهيم كامل أبو العيون وحسن راتب وأحمد بهجت وغيرهم، وكذلك العديد من الشركات العامة المدينة للحكومة بأكثر من ملياري جنيه، وأشارت إلى أن الملط يعتزم التوصية في تقريره الذي سيرفعه إلى الرئيس ، بالبحث عن حلول سريعة لهذه الديون التي تشكل عبئا ثقيلاً ، بعد أن بلغ حجم الدين الداخلي للحكومة إلى ٦٠٠ مليار جنيه ، ويستهدف رجال الأعمال ، من تحركهم لدى دوائر السلطة منع الملط من إصدار التقرير، المزمع في المرحلة التي يستعد فيها الحزب «الوطني» لخوض انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، وطالبته بعدم تسريب مضمونه في حال أصر على رفعه إلى الرئيس مبارك!!

الأخبار المتواترة اتفقت فيما بينها أن التقرير إذا تسرب قد يؤدى إلى تأثيرات سلبية على مرشحى الوطنى فى انتخابات الشورى ، إلا أنها أيضا أوضحت حجم التمثيلية التى يعيش فيها الشعب ونخبه السياسية معلقا الآمال على هذه التقارير ،حيث أشارت إلى الطلب الذى وجهته مجموعة رجال الأعمال المدينين للبنوك لحساب الحزب وأشياء أخرى وهو عدم تسريب التقرير للصحف فيما وافقت على رفعه

للرئيس !!الطلب فى حد ذاته يشير إلى علامات استفهام عديدة تؤكد إذا ما حاولنا الإجابة عليها أن ما قلناه فى البداية صحيح جدا فالتقارير الصاعدة إلى الرئيس تخرج بأمره وتدفن بأمره؛ تخرج إذا ما تم الاحتياج إليها فتوجه للحكومة التى تقاعست عن تنفيذ ما يريده النظام، أو توجه لرجال الأعمال الذين رفضوا طلبا بالتمويل أو حصة مما يملكون كما حدث عندما رفض البعض تمويل حملات الشورى الانتخابية الخاصة بأعضاء الوطنى وهو السبب الرئيسى لتسرب أخبار المديونية ، ومن لا يصدق عليه إعادة قراءة الأحداث فى قضية «هايدلينا » المتهم فيها قطب الحزب الوطنى النائب هانى سرور !!

منظومة الفساد التى تحولت خلال المرحلة المباركية .. برغم تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدءا من مجلس الشعب والرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات ومروراً بمباحث الأموال العامة التابع للشرطة و أجهزة أخرى كثيرة ، من مجرد ظاهرة محدودة إلى جزء من آليات الأداء السياسي والاقتصادي وبعد أن كانت قضايا الرشوة واستغلال النفوذ تقدم صغار موظفي الدولة صار المتهمون وزراء ولواءات شرطة وكبار موظفي الدولة ،مثل قضية رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للأسمنت ، وقضية عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية وقضية نواب القروض وتمتد القائمة وتتسع ويتضخم عدد القضايا ويتضخم حجم الأموال محل القضايا لتصل إلى مئات الملايين في قضايا رؤساء شركات القطاع العام وتصل إلى المليارات في بعض القضايا مثل قضية نواب القروض برغم هذا التعدد وتقديم القضايا المتعددة إلى القضاء وصدور أحكام مشددة فيها فسوف يظل الفساد سمة من سمات الرأسمالية المصرية مالم تقدم على إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحكم تبدأ بوجود ديمقراطية حقيقية يشعر من خلالها المواطن بالقدرة على التغيير ويشعر الجميع أنهم متساوون أمام القانون وأنه لا يوجد شخص فوق القانون ، وبدون ذلك سنظل نطالع قضايا الفساد التي تنشر في مصر سواء صدرت عن أجهزة الرقابة المتعددة إن بقيت ، أو ظهرت من خلال الجهاز أو الهيئة الموحدة المزمع إنشاؤها بعد توقيع اتفاقية التوحيد الأممية التى لن تلزم النظام بالطبع بالكشف عما يصله من قضايا بدون أن تكون هناك مناسبة تصب فى صالحه!! .